

EP

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

UNEP/GCSS.VII/6  
5 March 2002

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية السابعة

كارتاخينا، كولومبيا، ١٣ - ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته الاستثنائية  
السابعة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١٣ - ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته الاستثنائية  
السابعة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

المحتويات

الصفحة

٣	.....	المقدمة
٤	.....	أولاً - تنظيم العمل
٤	.....	ألف - افتتاح الدورة
٧	.....	باء - الحضور
١٠	.....	جيم - أعضاء المكتب
١٠	.....	دال - وثائق تفويض الممثلين
١٠	.....	هاء - إقرار جدول الأعمال
١١	.....	واو - تنظيم أعمال الدورة
١٢	.....	ثانياً - سرد الوقائع
٢٤	.....	ثالثاً - تقرير اللجنة الجامعة
٢٥	.....	رابعاً - اعتماد التقرير
٢٦	.....	خامساً - اختتام الدورة

المرفقات

٢٨	.....	أولاً - المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية السابعة
٦٣	.....	ثانياً - تقرير اللجنة الجامعة
٦٩	.....	ثالثاً - قائمة الوثائق المعروضة على الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

## المقدمة

١ - عقدت الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في كارتاخينا، كولومبيا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقد عقدت تلك الدورة عملاً بالفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، والمعنون "آراء مجلس الإدارة بشأن تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية"؛ والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، والمعنون "تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية" والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، والمعنون "تمط المؤتمرات" ووفقاً للمادتين ٥ و ٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

## الفصل الأول

### تنظيم العمل

#### ألف - افتتاح الدورة

٢ - افتتح السيد ديفيد أندرسون، رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الإستثنائية السابعة لمجلس الإدارة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٣ - وأعرب السيد أندرسون عن تقديره العميق لحكومة كولومبيا لما لقيه المشاركون من استقبال حار وكرم ضيافة سابع، وللتسهيلات التي تم توفيرها لهم.

٤ - وأقر بأن التقدم الذي أحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو غير كاف ولكنه أشار إلى الإدراك المتنامي للروابط القائمة بين البيئة والصحة والفقير. وقال إن قمة ريو قد شيدت صرحاً للعمل وعلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرج أن تجدد الإرادة لإحداث تغيير حقيقي. ذلك أن المجتمع الدولي تطور منذ ذلك الحين بطرق لم يكن ليتنبأ بها أحد، والتحدي الحالي الذي يواجهه كارتاخينا هو إيضاح الكيفية التي يمكن بها إدراج البعد البيئي غير المنقوص، بوضوح وفعالية في المناقشات المؤدية إلى القمة العالمية في جوهانسبرج، وفي الأعمال التي ستتم بعد القمة بوقت طويل.

٥ - وأضاف أن ثمة حاجة إلى شد أزر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث يضطلع بدور أكثر فعالية في عملية صنع القرارات العالمية وفي إدماج الاعتبارات البيئية في المناقشات بشأن التنمية، والتخفيف من حدة الفقر، والتجارة، والتنمية الاجتماعية، والصحة. كما ينبغي توسيع نطاق الإندفاع نحو العولمة بحيث يتناول الشواغل الاجتماعية والبيئية عن طريق إقامة مؤسسات وآليات متينة تترجم الإلتزامات إلى أعمال. لقد ظلت الفجوات الموجودة في حسن الإدارة البيئية حتى وقتنا هذا سبباً جوهرياً لتلك الهوة التي تفصل بين الأهداف والنتائج. فلطالما افتقرت استجابات المجتمع الدولي إلى التماسك، ولذا كان من الضروري تطوير نموذج لأسلوب الإدارة البيئية السليم يمكن أن يكون أساساً للتنمية المستدامة ولاستئصال شأفة الفقر.

٦ - ومضى السيد أندرسون قائلاً إن التنمية الحقيقية يجب أن تكون مستدامة، وأن تسمح لبلدان الجنوب والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بالوصول إلى أدوات القرن الجديد بحيث يمكنها تجاوز أخطاء وتكنولوجيا القرن العشرين. ويجب أن يشترك المجتمع المدني، وبصفه خاصة القطاع الخاص، اشتراكاً حقيقياً في العملية. وفي الختام لاحظ أن أحد الدروس الأساسية المستفادة من التاريخ هو أن توفير المعيشة اللائقة لأكبر عدد من الناس هو السبيل الوحيد أمام البلدان والمجتمعات والبشرية لكي تنمو وتزدهر. ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم بينما الفقر والجوع والمرض والتلوث تلقي بظلالها القاتمة على آلاف ملايين البشر كل يوم.

٧ - وألقت السيدة ريغوبيرتا منشو توم، الحائزة على جائزة نوبل، الخطاب الرئيسي فقالت إن كارتاخينا ينبغي أن تمثل فترة لانتقاط الأنفاس على الطريق الممتد من ريو وذلك لتمكين المجتمع الدولي من تجديد إرادته السياسية وطاقته الروحية اللازمة لدحر المخططات الافتراضية للنهم والدمار غير المحدودين. وقد حددت قمة ريو، في نصوص قانونية ملزمة، العلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية، فجاءت تلك النصوص بمثابة اتفاق أخلاقي وسياسي لإعادة توزيع السلطة، والموارد، والفرص داخل البلدان وفيما بينها. وكانت نقيصتها الكبرى تكمن في

الجوانب المؤسسية والمالية. أن نصف البشرية مازال يعيش عيش كفاف على أقل من دولارين في اليوم، كما أن ثلث الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية. وفي نفس الوقت، ظل مستوى المعونة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من مستوى الـ ٠.٧ في المائة الموعود من إجمالي الناتج المحلي، بينما انخفضت المساعدة للزراعة بنسبة الثلثين أثناء العقد الماضي من السنين.

٨ - وقالت إنه يبدو في الواقع أن التزام ريو بتحقيق التنمية والعدالة قد استعيب عنه بمفهوم الأمن الذي يعتبر التنوع الخطر الأساسي. ولكن التنوع الثقافي يعكس التنوع الطبيعي، وفي كل مرة تزال فيها غابة أو تندثر فيها لغة، يفقد العالم شكلاً من أشكال الحضارة ويتركب عمل من أعمال إبادة الأجناس. وقد تعلمت الشعوب الأصلية منذ آلاف السنين، من الطبيعة، كيف تعيش في إنسجام مع كل عناصر الطبيعة. وهذه العلاقات الواسعة والمعقدة تنطوي بالنسبة إليهم، على أعمق أشكال الحكمة والروحانية، وعلى هذا الأساس لا يجوز إنتهاكها. والأمن بالنسبة إلى الشعوب الأصلية هو أمن الاستقرار القائم على العدالة، وهو أيضاً الاعتراف بحقها في تقرير المصير، وحققها في الحصول على موارد وثروات أراضي الأجداد والسيطرة التامة عليها والتمتع بها، واحترام الطابع المقدس الذي تتصف به الأرض. وفي ضوء ذلك، يشكل الأمن السقف للبيت المشترك المتمثل في هذا الكوكب ولا ينبغي استخدامه كذريعة للعدوان، مثلما لا ينبغي الاستمرار في استخدام الحرب قاطرة للاقتصاد والعلم.

٩ - وذكرت المنتدى الوزاري بمسؤولياته السياسية، التي تتوقف عليها سلامة الإدارة البيئية لهذا الكوكب، وبالتالي السلم العالمي. ومضت تقول إنه لا يمكن للمجتمع الدولي المضي في إخفاء خطورة الوضع الراهن وراء قناع من الألفاظ المنمقة، ومواصلة التكيف المريح مع الكوارث، بل يجب أن تتحول إلتزامات ريو إلى دستور للعيش في عالم يتقاسمه الجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يوسع المنتدى إطار المشاركة في قمة جوهانسبرج بحيث تشمل الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية. ذلك أن التنمية تتطلب المشاركة إذا أُريد لها أن تكون تنمية مستدامة، شأنها في ذلك شأن الديمقراطية التي تحتاج إلى المشاركة إذا أُريد لها أن تشمل جميع الرجال والنساء على وجه الأرض.

١٠ - وتلا السيد شفقت كاكاخيل، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، رسالة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي ذكر فيها أعضاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي بمسؤولياتهم تجاه توفير صورة متماسكة للبعد البيئي للاستدامة، بوصف ذلك مساهمة من جانبهم في قمة جوهانسبرج. وقالت الرسالة إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون وجود روابط بين القضايا البيئية، واستئصال الفقر، وحقوق الإنسان، وبناء صرح السلام. وعلى القمة المرتقبة أن تنتقل من الرؤيا المعبر عنها في جدول أعمال القرن ٢١ إلى مجال الخطوات العملية، والشراكات، والإرادة السياسية. ورحبت رسالة الأمين العام بردود فعل الحكومات إزاء تقريره المقدم إلى اللجنة التحضيرية وأعربت عن أمله في أن يوظف المنتدى قواه لصالح توجيه الحكومات نحو التخلي عن الممارسات غير المستدامة التي تعرض مستقبلنا المشترك للخطر.

١١ - وقال السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في معرض ملاحظاته، إن وزراء البيئة قد قطعوا على أنفسهم عهداً في إعلان مالمو بالالتزام برؤيا جديدة للتنمية المستدامة. وتتص الخاتمة الإستشرافية المتفائلة لذلك الإعلان على أن الموارد البشرية والمادية متاحة لتحقيق التنمية المستدامة لا كمفهوم تجريدي بل كواقع ملموس. وما جائزة نوبل التي منحت في الأونة الأخيرة للأمم المتحدة ولأمينها العام، إلا إعتراف بدور المنظمة في ترويج ثقافة السلم والتعاون، وفي مكافحة الفقر، وفي حماية التنوع البيولوجي للحياة على الأرض، بما في ذلك ثقافات الشعوب الأصلية. وقال إن السلام بوجه خاص يعتبر مسألة جوهرية بالنسبة إلى التنمية، وأثنى على الجهود الدؤوبة التي

لا تعرف الكلال التي يبذلها السيد أندريس باسترانا آرانغو، رئيس كولومبيا، متبعاً خطى والده في إحلال السلام في كولومبيا.

١٢ - وأضاف أن روح ريو أدت إلى إيجاد جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو، بيد أنها لم تنص على تدابير تقضي بجعل صانعي القرار عرضة للمساءلة. ولذلك يجب أن تثبت قمة جوهانسبرج أن الإلتزامات المتجسدة في إعلان مالمو وريو، يمكن تنفيذها بحلول عام ٢٠١٥ بغية تحقيق الرخاء المتسم بالمسؤولية للجميع من خلال زيادة توظيف الاستثمارات في مجالات من قبيل الصحة، والأمن الغذائي، وحماية النظم الأيكولوجية. وتحقيقاً لذلك، لا بد من تغيير أنماط الاستهلاك السائدة في البلدان المتقدمة النمو، وإرساء الشراكات الاجتماعية لمكافحة اليأس، واللامبالاة، والجهل، والظلم الاجتماعي.

١٣ - وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص هي جميعها جهات شريكة في التحالف الذي يستهدف تعزيز تمتع الجميع بالرخاء المتسم بالمسؤولية. وفي هذا الصدد، يرحب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمشورة وزراء البيئة لشحن تركيزه وتدعيم هياكله من أجل تعزيز الإدارة البيئية الدولية السليمة من خلال بناء القدرات والتتقيف.

١٤ - وقال رئيس جمهورية كولومبيا، في الكلمة التي وجهها إلى المنتدى، إنه بعد إنقضاء عشر سنوات على قمة ريو، أخذ العالم يتحرك مبتعداً عن مفهوم الإلتزام بالتوازن بين الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة، والثقافة. وقد أضحت العولمة بما تتصف به من مزايا وسيئات، واقعاً ولكنها تعمل على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وكما أن عدم الإستقرار الاقتصادي في بلدان كثيرة، يجعل النماذج الإنمائية السائدة موضع شك.

١٥ - وأضاف أن العالم يواجه أيضاً خصماً من نوع آخر هو الإرهاب، الذي يقوّض التنمية المستدامة. ففي بلده، تقوم مجموعات مسلحة باستخدام الماء كسلاح عن طريق تخريب شبكات المياه، كما أنها تلحق أضراراً جسيمة بالبيئة من جراء مهاجمة على أنابيب النفط. وقال إن قضية حماية البيئة يجب أن تعطى أولوية في المفاوضات مع المجموعات المخربة. وأعلن أن الإتجار غير المشروع بالمخدرات هو في الواقع السبب الرئيسي لإزالة الأحراج في كولومبيا، وأن حكومته تطبق سياسة استبدال المحاصيل، وإذا استدعى الأمر، القضاء عليها، لمحاربة ذلك البلاء المستشري الذي يعتبر مسؤولاً عن تلوث التربة والأنهار بسوائل المواد الكيميائية.

١٦ - وأردف قائلاً إن البشرية مستعدة لمواجهة التحديات البيئية التي تسببت بها أعمالها. وفي رأيه أن ثمة خمسة تحديات للتنمية المستدامة هي: وضع مبادئ أخلاقية عالمية جديدة؛ والتصدي دون إبطاء للمشاكل البيئية العالمية الحالية؛ وتنفيذ الإلتزامات التي سبق أن مُنحت وإنفاذها؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة البشرية؛ والتحدي الأعظم الذي يتمثل في تحقيق السلم العالمي من أجل الحؤول دون وقوع أضرار مريعة بالبيئة، من جراء الحروب.

١٧ - وتحدث عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقال إنه مَنَح، منذ إنشائه في عام ١٩٧٢، زخماً لتشجيع الوعي العالمي المتزايد لأهمية حماية البيئة واستخدامها بصورة مستدامة. وبناء على ذلك، يتعين تدعيم دور البرنامج وتعزيز قاعدة موارده. وتتمثل الخطوة الأولى باتجاه ترجمة الإرادة السياسية إلى واقع، في طرح المصالح الفردية جانباً من أجل التأهب لجعل حياة البشر على هذه الأرض، قابلة للإدامة. واختتم كلمته بالقول إنه إذا لم تسفر عشر سنوات من الجهود عن النتائج المرجوة، فهذا يعني

أنه قد آن الأوان لإنتهاز الفرصة لإعادة تصميم البنيان الحكومي الدولي المعني بالبيئة، كجزء من عملية إنمائية أوسع نطاقاً.

### باء - الحضور

١٨ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة: (١)

الاتحاد الروسي	السنغال
الأرجنتين	سورينام
ألمانيا	سويسرا
أنتيغوا وبربودا	الصين
إندونيسيا	غامبيا
أوغندا	غينيا الإستوائية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فرنسا
إيطاليا	كندا
باكستان	كوبا
البرازيل	كولومبيا
بلجيكا	الكونغو
بنن	كينيا
بوركينافاسو	مصر
بولندا	المكسيك
تايلند	المملكة العربية السعودية
تركيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الجمهورية العربية الليبية	ميانمار
الجمهورية التشيكية	نيجيريا
جمهورية كوريا	نيكاراغوا
جمهورية مالدوفا	نيوزيلندا
الدانمرك	الهند
رومانيا	هولندا
زمبابوي	الولايات المتحدة الأمريكية
ساموا	اليابان
سلوفاكيا	اليونان

(١) تحددت عضوية مجلس الإدارة بالانتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٣٨ من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وفي الجلسة العامة ٢٩ من الدورة السادسة والخمسين المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

١٩ - وكانت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة لكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة، ممثلة بمراقبين:

الأردن	السلفادور
أرمينيا	سلوفينيا
أسبانيا	السويد
أستراليا	شيلي
إسرائيل	العراق
إكوادور	عُمان
ألبانيا	غواتيمالا
أوزبكستان	الفلبين
أيرلندا	فنزويلا
آيسلندا	فنلندا
باراغواي	فيجي
البرتغال	قيرغيزستان
بلغاريا	كازاخستان
بنغلاديش	كرواتيا
بنما	كمبوديا
بوتسوانا	كوت ديفوار
بوروندي	كوستاريكا
البوسنة والهرسك	كيريباتي
بوليفيا	لاتفيا
بيرو	لكسمبرغ
تونس	ليتوانيا
جامايكا	مالي
الجزائر	ماليزيا
جمهورية تنزانيا المتحدة	المغرب
الجمهورية الدومينيكية	ملاوي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	منغوليا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	موريشيوس
جنوب أفريقيا	موناكو
جيبوتي	النرويج
سانت فنسنت وجزر غرينادين	النمسا
سري لانكا	نيبال

٢٠ - واشترك في الدورة المراقب للكرسي الرسولي والمراقب عن فلسطين.



٢١ - ومثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة، ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية:

مركز الأمم المتحدة للمعلومات لدى كولومبيا وإكوادور وفنزويلا  
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية  
الأمم المتحدة - برنامج المستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل)  
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولاسيما في أفريقيا  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
جامعة الأمم المتحدة  
الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي  
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ  
اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالإنقراض  
اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة  
اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالأراضي الرطبة وبخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء  
أمانة اتفاقية فينيا لحماية طبقة الأوزون  
أمانة اتفاقية التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود  
برنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي/وحدة التنسيق الإقليمي  
وحدة التنسيق لبرنامج العمل للبحر الأبيض المتوسط

٢٢ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
منظمة الصحة العالمية  
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية  
منظمة التجارة العالمية

٢٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية  
أمانة الكومنولث  
الجماعة الأوروبية  
برلمان أمريكا اللاتينية  
الاتحاد العالمي لصون الطبيعة

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، حضر ممثلو المنظمات غير الحكومية تنظيمات القطاع الخاص الدورة بصفة مراقبين. وترد القائمة بالمشاركين في الوثيقة UNEP/GCSS.VII/INF/11/Rev.1.

### جيم - أعضاء المكتب

٢٥ - واصل أعضاء المكتب الذين انتخبهم مجلس الإدارة في دورته العادية الحادية والعشرين العمل كل بصفته تلك في الدورة الاستثنائية السابعة، وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي. وبناء على ذلك، تألف مكتب المجلس في المنتدى الوزاري العالمي/الدورة الاستثنائية السابعة من الأعضاء التاليين:

الرئيس: السيد ديفيد أندرسون (كندا)

نواب الرئيس: السيد فابيو فاخاردو موروس (كوبا)

السيد توبوك سوترينو (أندونيسيا)

السيدة إيفا سايمونيديس (بولندا)

المقرر: السيد كيزيمبيرا ميينغو (أوغندا)

### دال - وثائق تفويض الممثلين

٢٦ - فحص المجلس، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي، وثائق تفويض الممثلين الذين يحضرون الدورة. ووجد المكتب أن الوثائق سليمة وأبلغ ذلك إلى المجلس الذي أقر تقرير المكتب في الجلسة العامة السابعة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

### هاء - إقرار جدول الأعمال

٢٧ - أقر المجلس، في الجلسة العامة الأولى، جدول الأعمال التالي للدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.VII/1):

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - تنظيم الدورة:
  - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
  - (ب) تنظيم أعمال الدورة.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - تقرير عن حُسن الإدارة البيئية الدولية.
- ٥ - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.
- ٦ - تقرير عن تنفيذ مقررات الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.
- ٧ - مسائل أخرى.
- ٨ - اعتماد التقرير.
- ٩ - اختتام الدورة.

## واو - تنظيم أعمال الدورة

٢٨ - نظر المجلس، في الجلسة العامة الأولى، في تنظيم أعمال الدورة على ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل والجدول الزمني المؤقت للجلسات الذي اقترحه المدير التنفيذي (UNEP/GCSS.VII/1/Add.1).

٢٩ - ووافق المجلس على تناول بندي جدول الأعمال التاليين في جلسات عامة منظمة في شكل مشاورات وزارية: البند ٤ (تقرير عن حسن الإدارة البيئية الدولية) والبند ٥ (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة).

٣٠ - وتم الاتفاق على تناول البنود ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، و٧ (مسائل أخرى) و٨ (اعتماد التقرير)، و٩ (اختتام الدورة) في الجلسة العامة الختامية التي ستعقد يوم الجمعة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٣١ - وقرر المجلس أن ينشئ لجنة جامعة، برئاسة السيد توبوك سوترينو (أندونيسيا)، نائب رئيس المجلس، لتناول البند ٦ (تقرير عن تنفيذ مقررات الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي).

٣٢ - وقرر المجلس كذلك أن ينشئ فريقاً عاماً مفتوح العضوية، برئاسة السيد خوان مايير (كولومبيا) للنظر في القضايا العالقة من تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثلهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجلسات العامة.

## الفصل الثاني

### سرد الوقائع

#### ألف - تقرير عن حسن الإدارة البيئية الدولية

٣٣ - بدأ المنتدى في جلسته العامة الثانية المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، نظره في بند جدول الأعمال المذكور أعلاه (البند ٤). وأوجز الرئيس، في معرض تقديمه للبدء، خلفية وولاية الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية، كما تردان في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٢١. وشرح العملية التي أدت إلى صياغة تقرير الرئيس عن حسن الإدارة البيئية الدولية فأشار إلى أن المقرر ٢١/٢١ يقتضي كذلك أن تجري الدورة الحالية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي مناقشة متعمقة للتقرير بغية المساهمة في تحديد احتياجات الإدارة البيئية الدولية في المستقبل، التي ستعرض على الدورة العاشرة للجنة التنمية المستدامة العاملة بوصفها اللجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وأوضح أن الاجتماع الخامس للفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية الذي كان قد عُقد قبيل الدورة الراهنة مباشرة، أنشأ فريقين عاملين للنظر في العناصر غير المتفق عليها من مشروع تقرير الرئيس، وقال إنه دعا رئيسي هذين الفريقين إلى تقديم تقاريرهما إلى المنتدى.

٣٤ - وقال السيد فيليب روش، وزير الدولة في سويسرا ورئيس الفريق العامل الأول، إن الفريق نظر في مشروع توصيات الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية كما وردت في الفروع ألف (تحسين عملية رسم السياسة العامة الدولية - دور وهيكل المنتدى البيئي الوزاري العالمي) وباء (تقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسلطته وحالته المالية) وهاء (التنسيق المعزز عبر منظومة الأمم المتحدة - دور فريق الإدارة البيئية) من الجزء الثالث من مشروع التقرير (UNEP/IGM/SS). وذكر أنه رغم التوصل إلى قدر كبير من التوافق في الآراء، تم استلام مقترحات عديدة بتعديلات، ولم يتمكن الفريق من تقديم نص توفيق منفق عليه للفروع ذات الصلة إلى المنتدى. وأضاف أن فريق اتصال مستقلاً معنياً بالمسائل المالية قد أنشئ وأجرى مزيداً من المناقشات. وأعرب عن الأسف لعدم تمكن الفريق العامل من تقديم أكثر من مشروع يتضمن نصاً موضوعاً بين أقواس لكي ينظر فيه المنتدى.

٣٥ - وأبلغ السيد جون آش، رئيس فريق الاتصال المعني بالتمويل، أنه بعد تبادل مكثف للآراء تبين أنه يلزم مزيد من الوقت لإيجاد حلول منفق عليها بشأن القضايا المتصلة بالتمويل. وقال إن الآراء تباينت حول القضية الرئيسية المتمثلة فيما إذا كان تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يستند إلى التبرعات أو أن يكون عن طريق جدول أنصبة مقرر على جميع الأعضاء. وقال إنه يجري وضع خيارات ضمن هذين البديلين وأن هذه الخيارات ستعرض على المنتدى لمواصلة النظر فيها.

٣٦ - وقال السيد كيزيمبيريا ميينغو، وزير الدولة للبيئة في أوغندا، رئيس الفريق العامل الثاني، إن الفريق نظر في مشروع توصيات الفريق الحكومي الدولي كما وردت في الفروع جيم (تحسين التنسيق والتماسك بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف) ودال (بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتنسيق على المستوى القطري من أجل الدعامة البيئية للتنمية المستدامة) وواو (منظور المستقبل) من الجزء الثالث من مشروع التقرير. وأضاف أنه رغم التوصل إلى قدر كبير من التوافق في الآراء بشأن الجزء

الأكبر من النص، فإن النص الذي يعرضه على المنتدى يتضمن أجزاء مطبوعة بالحرف القاتم تتطلب مزيداً من النظر فيها.

٣٧ - وبناء على اقتراح الرئيس، اتفق الاجتماع على أن يعقد السيد خوان ماير، وزير البيئة في كولومبيا، والسيد مايكل ميتشر وزير البيئة في المملكة المتحدة، مشاورات غير رسمية وأن يعقدا مجموعة اتصال لتناول المسائل العالقة في تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية.

٣٨ - وعرض السيد سييليتو مايبينو بياناً عن حسن الإدارة البيئية الدولية من منتدى المجتمع المدني الذي عُقد بموازاة الدورة الحالية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقال إن تقوية الإدارة البيئية الدولية يجب أن تتطور جنباً إلى جنب مع حسن إدارة التنمية المستدامة. وأضاف أن الإدارة الجيدة يجب أن تأخذ في الاعتبار الحقوق العريضة القاعدة والمشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. ومن الواضح أنه نظراً إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لحل المشاكل البيئية وكفالة استخدام موارد الأرض بطرق مستدامة، أصبحت تقوية الإدارة البيئية أمراً حتمياً. وقد بدأت هذه العملية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وعلى وزراء البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على آليات مشاركة الجماعات الرئيسية في عمليات التنمية المستدامة وكفالة أن تشمل الوفود الوطنية إلى اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تمثيل غير حكومي.

٣٩ - وتابع يقول إن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ينبغي أن يعزز كما ينبغي النظر في الاقتراح الذي يدعو إلى تحويله إلى وكالة متخصصة؛ ويلزم أن تشمل ولايته أهدافاً واضحة تقوم على أساس مبادئ تكامل السياسات، والمشاركة العريضة القاعدة، والشفافية، والمساءلة؛ وأن تتسع مسؤولياته لتشمل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ وأن يظل مقره الرئيسي في نيروبي مع تعزيز وجوده في المناطق الإقليمية؛ كما ينبغي الاستفادة على نحو أكثر فعالية من مجلس إدارته/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، على أساس العضوية الشاملة التي ينبغي أن تكون مدعومة بمشورة علمية أفضل؛ ويلزم أن يتلقى موارد مالية أكبر على نحو مستقر ومعروف سلفاً؛ كذلك ينبغي أن يتم تعزيز عمل فريق الإدارة البيئية.

٤٠ - ومضى قائلاً إنه ينبغي أن تصدق الحكومات على كل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة حالياً وأن تنفذها وأن تحدد أوجه التآزر فيما بينها وتفيد منها؛ وأن تكفل الاتساق في الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفي رصده ومتابعته؛ وأن تضمن كل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أحكاماً تكفل الامتثال والإنفاذ، وإقامة آلية لتسوية المنازعات البيئية؛ وأن تتصدى للقضايا الناجمة عن التضارب بين النظم التجارية والمالية والبيئية؛ وأن تشرع في عملية استعراض داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكفالة المواءمة بين السياسات والعمليات؛ وأن تضمن التزام منظمة التجارة العالمية بتطبيق القواعد المتصلة بالتجارة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

٤١ - وقدمت السيدة لارين بيان "منتدى المجتمع المدني" بشأن إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعربت عن ترحيبها بالاقتراح الداعي إلى توسيع هذه المشاركة، مؤكدة أن المستقبل هو لمنظمات أصحاب المصلحة بشتى أنواعهم. وأضافت أنه رغم وجود توافق في الرأي حول ضرورة وجود منتدى للمجتمع المدني، فإن شروط وكيفية إنشائه يحتاجان إلى مزيد من المشاورات بين جميع أصحاب المصلحة.

٤٢ - وقالت إن الاشتراك مع المجتمع المدني ينبغي أن يشمل كامل نطاق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وعلى المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني أيضاً أن تشارك بفعالية في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هناك إطار مؤلف من ثلاث طبقات لتوسيع الطرائق الحالية للاشتراك مع برنامج البيئة، يتكون من اجتماعات فيما بين المجموعات الرئيسية تسبق الأحداث الهامة للبرنامج، يليها منتدى للمجتمع المدني، ثم جزء مخصص للحوار متعدد أصحاب المصلحة، بوصفه جزءاً من جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي السماح لكل مجموعة رئيسية بمداخلة شفوية واحدة على الأقل في هذه الاجتماعات، كما ينبغي السماح بالإدلاء ببيانات فردية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعديل المادة ٦٩ من النظام الداخلي بحيث تشمل كل المجموعات الرئيسية. كما أن الطرائق المحددة لوضع هذا الإطار موضع التنفيذ ينبغي أن يضعها المجتمع المدني بتضافر مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب أن تخصص الحكومات موارد كافية ومستقرة لتوسيع اشتراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ إذ أن الصندوق الاستئماني قد لا يكون كافياً في هذا المجال.

٤٣ - وبعد هذه الكلمات، أدلى ٤١ من الوزراء ورؤساء الوفود ببيانات شفوية. وتوجز القضايا التي تم إبرازها أثناء المناقشة في الفقرات أدناه.

٤٤ - اعتبرت الإدارة البيئية السليمة مكوناً أساسياً في التنمية المستدامة، ورؤي أن أي إصلاح وتعزيز للإدارة البيئية، سيلبي أهدافها بما في ذلك استئصال الفقر. غير أن البلدان النامية لم يرغب بها شاعراً أن القضايا البيئية قد تستقطب الاهتمام باتجاهها بعيداً عن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولذا ينبغي اعتبار إصلاح الإدارة البيئية جزءاً أصيلاً من العملية الكلية، تؤدي جميع البلدان فيه دوراً، وعاملة على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويتعين إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات القطاعية على المستوى الوطني، مما يستلزم زيادة تدعيم البنيان المؤسسي في هذا المجال. وبدلاً من إيجاد هياكل جديدة، يلزم الاستفادة بصورة أفضل من القائم منها بالفعل. وذكر أن البلدان النامية تخشى من أن تؤدي المحاولات الرامية إلى إيجاد بنية جديدة للإدارة البيئية، في نهاية الأمر، إلى إلحاق الضرر بها، كما حدث في حالة منظمة التجارة العالمية. وطرح سؤال عما إذا كان إصلاح الإدارة البيئية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعزيز قدرات البلدان الأفقر في جميع الهياكل البيئية؛ هل سيعزز الدور السياسي لوزراء البيئة؛ وهل سيحسن التنسيق؟

٤٥ - وكان هناك اتفاق واسع على ضرورة تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حدود ولايته، بوصفه حجر الزاوية للإدارة البيئية الدولية. وقيل إن هذه التقوية ينبغي أن تحسن وظيفة ودور المنظمة في مجالات تتضح فيها الاحتياجات الحاسمة الأهمية، وحيث ثبت وجود سجل عملي إيجابي، مثل التقييم والرصد؛ وبناء القدرات من أجل التعليم والتدريب وتطبيق أفضل الممارسات، على سبيل المثال؛ والتقييم العلمي لأغراض صنع القرار؛ وتعزيز التعاون مع أنشطة الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتنسيقها. وينبغي بوجه خاص، تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حد كبير، لتلبية الحاجة إلى إطار مؤسسي إقليمي أكثر تماسكاً. وثمة ما يدعو أيضاً إلى تعزيز التآزر مع منظمات دولية أخرى. وينبغي أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور معزز في نقل التكنولوجيا، وهو مجال بالغ الأهمية، مصحوباً في نفس الوقت بتمويل إضافي لهذه الغاية. ومن بين المجالات الأخرى التي يتعين تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيها، مجالاً الإنذار المبكر والتوعية العامة. ووجه الانتباه إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني بصورة أكمل في عمل البرنامج. وتم التشديد على

أن أي عملية تقوية للبرنامج ينبغي أن تكون مسألة تتعلق بالتطور والإصلاح، وليس بإجراء تغيير جذري.

٤٦ - وبالرغم من أن عمل فريق الإدارة البيئية، أعتبر مُرضياً، فقد لوحظ أنه يتعين إيضاح مجالات اختصاصه، وعلو على ذلك، رؤي أن من الضروري تحسين التنسيق فيما بين الوكالات. وقيل إن فريق الإدارة البيئية ينبغي أن يقدم تقارير بشكل منتظم عن أنشطته إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وطُرحت على بساط البحث مسألة تعزيز صورة القضايا البيئية على المستوى الدولي عن طريق إحداث منصب مفوض سام للبيئة. فمن ناحية، اقترح تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة، فيما لوحظ من ناحية أخرى، أن هذا الموضوع لا يشكل خياراً في المدى القريب.

٤٧ - وأشير إلى أن وضع مآر الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في موقع واحد له مزايا من نواحي تحسين الاتصالات والتعاون وزيادة فعالية استخدام الموارد. ذلك أنه يتفادى المشاكل الناشئة عن تشتت الهيئات ذات الولايات التي توجد بينها صلات والعدد المتزايد من الاجتماعات البيئية المعقودة في مواقع مختلفة، الأمر الذي يلقي عبئاً إضافياً على البلدان النامية على وجه التحديد. واعتبر وجود خطة استراتيجية متكاملة لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أمراً أساسياً. ورؤي أيضاً أن أي نقاش بشأن تكامل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ينبغي أن تراعى فيه استقلالية مؤتمرات أطراف تلك الاتفاقات. واقترح أن يتم تجميع دعم الأمانات لأنشطة هذه الاتفاقات. بيد أنه لوحظ أنه بالرغم من إمكانية إجراء نوع من التجميع على أساس إقليمي أو قطاعي، وإمكانية تطبيق ذلك على أساس تجريبي، فلا يمكن تجميع الامتثال والمساءلة لأنهما يدخلان في اختصاصات مؤتمرات الأطراف كل على حدة. وذكر أنه يلزم أيضاً تحسين التنسيق داخل الأمم المتحدة ككل.

٤٨ - ولما كانت الإدارة البيئية تتطلب تمويلاً كافياً، فقد تم إبراز أهمية توفير التمويل الكافي والمستقر والمنتظم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ورغم أنه قيل إنه ينبغي أن توفر البلدان المتقدمة تمويلاً إضافياً وجديداً لتلك الغاية، لمقابلة التزامات البلدان النامية ولاقتسام الأعباء، رؤي أيضاً أن على جميع البلدان أن تشارك في توفير التمويل وأنه ينبغي وضع نظام لضمان الدفع في المواعيد. وفي ذلك السياق، وجه الانتباه إلى ضرورة احترام مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. ورؤي أن الأخذ بجدول متفق عليه للمساهمات الطوعية، يتم الإعلان عنها مرة كل سنتين، من شأنه أن يوفر الانتظام المطلوب في صندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ذلك أن نظام الاشتراكات الإلزامية يضر ببلدان معينة. ولوحظ أيضاً أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ظل يُكلف على مر السنين بمهام كثيرة جداً دون أن يُزوّد بالدعم اللازم لإنجازها. ولعله من الأفضل أن يتم استعراض الأولويات ومعرفة سبب عدم تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جذب التمويل اللازم، ربما عن طريق تقييم من طرف ثالث، بدلاً من السعي باستمرار للحصول على موارد إضافية وجديدة.

٤٩ - ولوحظ أن تعدد الصناديق الاستثنائية البيئية جعل من الصعب على البلدان أن ترتب أولويات مساهماتها. وأشير إلى الحاجة إلى زيادة المساهمات من القطاع الخاص ومن تنظيمات المجتمع المدني، وخاصة لتغطية التكاليف البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما أشير إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، قد وضع الأساس للأمين العام للموافقة على تمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من الميزانية العادية، وصدرت دعوات لزيادة التمويل من ذلك المصدر لتغطية التكاليف الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقيل إن برنامج البيئة ينبغي أيضاً أن يعزز صلته بمرفق البيئة العالمية

في إطار الشراكة الاستراتيجية، بهدف الحصول على تمويل إضافي للمشاريع من ذلك المصدر، كما ينبغي أن يوسع دوره داخل هيكل المرفق. أما مرفق البيئة العالمية ذاته، فينبغي أن يوسع ولايته لتشمل تمويل احتياجات الإدارة البيئية.

٥٠ - وفيما يتعلق بدور وهيكل المنتدى البيئي الوزاري العالمي، تباينت الآراء حول المشاركة فيه وهل تكون مفتوحة أم مقيدة. وحيث أن العضوية العالمية قد تتطلب تعديل النظام الداخلي لمجلس الإدارة، واحتمال إنشاء جهاز جديد تابع للأمم المتحدة، فقد رُوي أن من المستصوب الاحتفاظ بالوضع القائم. ورُوي كذلك أنه لا بد من أن يكون قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ الأساس لأنشطة المنتدى، وحيث أنه ليس لمقرراته أي وضع قانوني أكيد، فإن من الضروري توضيح دوره في تحديد الأولويات البيئية وأولويات السياسة العامة. وينبغي أن تدعم قرارات الجمعية العامة أي تطورات جديدة تتعلق بمركز المنتدى.

٥١ - وعلى الرغم من اعتبار المنتدى الركيزة الأساسية لآلية حسن الإدارة البيئية، وأن ولايته ينبغي أن تعزز وترتكز على توفير السياسات البيئية والتوجيه في مجال البيئة، فقد قوبلت بالمعارضة فكرة تحويل المنتدى إلى هيئة مهيمنة للترويج للسياسات الجديدة في حسن الإدارة البيئية. وتم التحذير من أن أي تعزيز للمنتدى ينبغي ألا يكون على حساب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي تظل الهيئة الرئيسية لرسم السياسات بشأن البيئة. ولوحظ أن أي توسيع للمنتدى يجب ألا ينال من العملية الإقليمية رفيعة المستوى لحسن الإدارة البيئية التي تطورت فيها جوانب التأزر أيما تطوّر.

٥٢ - ونوقش دور مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في رصد تنفيذ ومتابعة الالتزامات، وكذلك ضرورة قيامه بإيجاد أوجه توافق نشاطي مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفيما بينها، ومع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، ومع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. ولوحظ أنه ينبغي عقد جميع الدورات الاستثنائية لمجلس الإدارة في نيروبي، بينما يمكن عقد الدورات العادية على أساس تناوبي في أي مكان آخر.

٥٣ - ووجه رئيس وفد جمهورية كوريا الدعوة من حكومته لاستضافة الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في بلده في عام ٢٠٠٤. وقد أخذ الاجتماع علماً مع الامتنان بهذا العرض واتفق على إحالته إلى المكتب لإيلائه المزيد من النظر.

٥٤ - وفي الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ قدم السيد خوان مايبير المشارك في عقد مجموعة الاتصال بشأن حسن الإدارة البيئية الدولية تقريراً عن نتائج المشاورات غير الرسمية من أجل إكمال تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية. وأشار إلى أن المشاورات قد استمرت حتى ساعات الصباح الأولى، وأعرب عن سروره لأن يعلن أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن محتوى التقرير الذي يمثل نتيجاً للجهود التي بذلها في السنة الماضية جميع الذين اشتركوا في سلسلة الاجتماعات التي عقدها الفريق الحكومي مفتوح العضوية للوزراء. وأعرب عن شكره لجميع الذين شاركوا في المفاوضات لما بذلوه من جهود مخلصه وصادقة، ولروح التوفيق التي تحلوا بها، وللإرادة السياسية التي أبدوها في التوصل إلى حل بتوافق الآراء. كما أعرب عن امتنان خاص لجهود السيد مايكل ميتشر المشارك في عقد مجموعة الاتصال، ولرؤساء الفريقين العاملين، ومجموعة الاتصال بشأن التمويل، وإلى رئيس مجلس الإدارة.



٥٥ - وفي الجلسة العامة السادسة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، نظر المجلس في مشروع مقرر قدمه رئيس مجلس الإدارة بشأن حسن الإدارة البيئية الدولية وأعدته، بصيغته المعدلة. ويرد نص المقرر د.١-٧/١ في المرفق الأول. كذلك أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية الذي أرفق بذلك القرار بوصفه تذييلاً له.

#### باء - مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

٥٦ - استمع المجلس/المنتدى، في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلى بيانات بشأن جدول الأعمال المذكور أعلاه (البند ٥) من: السيد أكييم ستاينر، المدير العام للاتحاد العالمي لصون الطبيعة ومن السيد يان برونك، وزير الإسكان والتخطيط المساحي والبيئة في هولندا المبعوث الخاص للأمين العام من أجل القمة العالمية.

٥٧ - وقدم السيد ستاينر في عرضه، تقريراً موجزاً عن أعمال منظمته الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما بالتعاون مع المجتمع المدني. وقال إنه رغم أن هناك من يعتبر تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على مدى السنوات العشر الماضية فاشلاً، فإن الكثير قد تحقق على المستويين المحلي والوطني، وبالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأعلن أن جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال ذا أهمية بالغة بالنسبة لعمل القمة المقبلة، وأنه إذا كان هناك فشل في التنفيذ فقد حدث على المستويين الدولي والمشارك بين الحكومات وبسبب الانقراض إلى الالتزام بتقاسم العبء المالي وتزويد البلدان النامية بالموارد التي وعدت بها في ريو. كما أن لبناء القدرات أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولا بد من إتاحة الموارد للآليات اللازمة لتمكين التعاون في مثل هذا التنفيذ. ولا بد من إعطاء الشراكات المتعددة من أصحاب المصلحة مع المجتمع المدني، شكلاً ملموساً عن طريق منح دور متزايد للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذا، إلى جانب الحاجة إلى التزامات مالية تضاهي الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية، يجب أن يكونا موضع تشديد في قمة جوهانسبرج. واختتم بيانه بالتأكيد على الحاجة إلى تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية تعزيز الدعامة البيئية للتنمية المستدامة.

٥٨ - وشرح السيد يان برونك في بيانه أهداف وغايات القمة وقال إن مهمته الرئيسية تتمثل في زيارة رؤساء الدول والحكومات ودعوتهم إلى حضور القمة. وقال إنه يطلب منهم باسم الأمين العام آراءهم السياسية في القمة، ويستفسر عن أنشطة التنسيق الوطنية السابقة للقمة في بلدانهم، وعن توقعاتهم من القمة وعن الالتزامات التي يعترضون التعهد بها هناك.

٥٩ - ومضى قائلاً إن الأمين العام قد طلب إليه أن ينقل الشواغل التالية: حرصاً على عقد قمة مفيدة، لا بد لكل رئيس دولة وحكومة أن يبذل قصارى الجهد للمشاركة فيها؛ ولكي تكون القمة عالمية عن حق، ينبغي ألا يتغيب عنها أي بلد؛ وإن القمة العالمية ليست مؤتمراً بشأن البيئة، بل بشأن التنمية المستدامة؛ والقمة لن تكون استعراضاً لجدول أعمال القرن ٢١ بل ستتناول قضايا جديدة مثل العولمة، وتأثير التكنولوجيا الجديدة، والأنواع الجديدة من الحروب؛ والقمة يجب أن تكون هامة من الناحية السياسية، مطبقة نفس المعايير على المنضمين داخل النظام وعلى الموجودين خارجه؛ ولا بد من اتخاذ مقررات ملموسة مدعومة بالالتزام على أرفع مستوى وترجمتها إلى برامج ملموسة. وشرح النتائج المقترحة للقمة التي توصل إليها مكتبها، وحث البلدان على عدم التخلي بسرعة كبيرة عن الأفكار

الكامنة وراء القمة على أساس أنها غير صالحة بما فيه الكفاية أو أن كل الأطراف لن تتفق عليها. وقال إن مفهوم الشراكة العالمية لا يقتضي أن تنضم كل الأطراف إليها، غير أن القمة يمكن على الأقل أن تبدأ العمل نحو إقامة مثل هذه الشراكة.

٦٠ - ورداً على التعليقات من المشاركين في الاجتماع، شدد على أن العمل التحضيري للقمة العالمية كان أوسع بكثير من العمل الذي أنجز تحضيراً لقمة الأرض وأنه يمثل المصالح المختلفة للمناطق الإقليمية المختلفة. ووافق على أن الأمين العام ينبغي أن يشجع أيضاً وزراء المالية على الاشتراك في القمة العالمية وشدد على أنه، نظراً إلى أن القمة ستعقد في أفريقيا، فينبغي أن يتم إبراز المشاكل والقضايا التي تنفرد بها تلك المنطقة الإقليمية.

٦١ - وفي الجلسة العامة الرابعة المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، واصل المجلس/المنتدى نظره في البند ٥. ودعا السيد ديفيد أندرسون، رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأشخاص التاليين إلى الإدلاء ببياناتهم: السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ السيدة ساراضا راماسوامي آير، ممثلة منتدى المجتمع المدني؛ والسيد ألان نايمارك نائب وزير البيئة في كندا؛ والسيد محمد كبير سعيد، وزير البيئة في نيجيريا.

٦٢ - وقال السيد ديفيد أندرسون، في ملاحظاته التمهيدية، إن البعدين العالمي والإقليمي للتحضيرات للقمة العالمية ينبغي أن يدمجا لإضفاء مزيد من التماسك على صورة الدعامة البيئية للتنمية المستدامة. وقال إن المنتدى سوف ينظر في حالة البيئة العالمية من منظور إقليمي وسوف يسعى إلى تحديد الأولويات.

٦٣ - وقال السيد كلاوس توبفر في عرضه لحالة البيئة العالمية ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن الأساس الذي تقوم عليه القرارات التي تتناول السياسة العامة ينبغي أن يكون التقييم، والرصد، والعمل المبكر، والإنذار المبكر بالضعف. وقال إنه تم حتى الآن تقديم اثنين من تقارير "توقعات البيئة العالمية". أما التقرير الثالث، وهو هام جداً من أجل ربط الماضي بالمستقبل، فسوف يكون جاهزاً في أيار/مايو ٢٠٠٢. كما أن منشوراً للشباب من توقعات البيئة العالمية قيد الإعداد. وقال إن هناك عمليات مماثلة جارية في أجزاء أخرى من العالم.

٦٤ - وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، وهي مجال يلزم أن تنتظر فيه القمة العالمية، قال إن لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة طاقة داخلية مكثفة، ولا سيما في قطاعات المياه، والهواء، والمواد الكيميائية. ويعمل البرنامج الآن على وضع صكوك غير ملزمة تحكم التلوث البحري من الأنشطة البرية والبيئات الجبلية. وفي مجال الطاقة قال إن البرنامج يركز على الحاجة إلى زيادة الكفاءة، وإلى إمداد المناطق الريفية التي تفقر افتقاراً ضخماً إلى الطاقة. وأعلن إن إقامة شبكات من مراكز الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، بالاشتراك مع القطاع الخاص، ستكون ذات قيمة بالغة.

٦٥ - وأعرب عن رأيه في أن شواغل البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالمساءلة، ينبغي أن تعالج عن طريق تدابير بناء الثقة والإدارة الأفضل. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً لمسألة الجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، بما إنه لا يمكن اعتبار الأول، وهو موزع بطريقة غير متكافئة على الإطلاق إذ يصل أقل من ٢ في المائة منه إلى أفريقيا، الوسيلة الرئيسية لمكافحة الفقر، إذا استمرت هذه الاتجاهات.

٦٦ - وأخيراً قال إنه لا بد من الاعتراف بالرابطة بين العولمة والتنوع وأهمية التنوع الثقافي والقيم الروحية. وقال إن فقدان التنوع الثقافي يؤدي إلى فقدان الاستقرار، ويجب أن يكون الرخاء للجميع هو الرؤيا للمستقبل.

٦٧ - وقالت السيدة ساراضا راماسوامي آير في تقديمها للبيان عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة الذي أعده منتدى المجتمع المدني في اجتماعه المعقود في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أنه إذا فشلت القمة فإن ذلك سوف يقوض بشكل خطير، حسن إدارة التنمية المستدامة، ومنظومة الأمم المتحدة والتعددية بصورة عامة. وأضافت أنه بعد مضي عشر سنوات على قمة الأرض، لم تترجم الالتزامات التي تم التعهد بها في ريو إلى أعمال، كما أن نتائج الدورة الثانية للدورة التحضيرية لقمة جوهانسبرج، تتناول العقبات الرئيسية التي تقف في طريق التنمية المستدامة.

٦٨ - وأعلنت أن المناقشة بشأن التنمية بحاجة إلى بُعد أخلاقي. ويجب إتباع نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية المستدامة مع وجود مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وأضافت إن الديمقراطية شرط أساسي مسبق للتنمية المستدامة ولاستئصال الفقر عن طريق إعادة توزيع موارد الأرض وإدارة النظم الإيكولوجية بطريقة تتيح للمجتمعات المحلية استخلاص الفوائد من الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وينبغي أن يكون للشعوب غير الممثلة صوت في صنع القرارات كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تنفرد بمواطن ضعف بيئي واجتماعي، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٩ - أما الالتزامات التي تم التعهد بها في ريو فينبغي أن تترجم إلى صكوك ملزمة قانونياً كما ينبغي أن يكون تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف محكاً للقمة. وثمة حاجة أيضاً إلى استراتيجية شاملة لزيادة التوعية الشعبية بالحقوق والواجبات بموجب تلك الاتفاقات. واختتمت بيانها بالقول إن المجتمع المدني يدعو جميع رؤساء الدول إلى حضور القمة وإلى إثبات التزامهم بالتنمية المستدامة من خلال العمل الحاسم.

٧٠ - وشدد السيد ألان نايمارك في عرضه عن الصحة والبيئة في الأمريكتين على أن البيئة الصحية هي شرط أساسي مسبق للصحة العامة، وعنصر هام في التنمية البشرية المستدامة. ورغم أن تقدماً كبيراً قد أحرز في الأمريكتين في مجالات مثل المياه والتصحاح، فلا تزال التغطية الشاملة هدفاً بعيد المنال. ودعا إلى مزيد من الروابط بين قطاعي الصحة العامة والبيئة، وخاصة على المستويات المحلية وعلى مستويات المجتمعات المحلية.

٧١ - وتلا السيد محمد كبير سعيد بياناً بالنيابة عن رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية. وقال إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كانت نتيجة تقييم شاحذ للفكر لدور أفريقيا في القرن الحادي والعشرين. وأعلن أن المبادرة الأفريقية الجديدة تسعى إلى معالجة التحديات العديدة التي تواجه أفريقيا، بما في ذلك معدلات التبادل التجاري غير المواتية، وهروب رأس المال، وفقدان المهارات للمناطق الأفريقية الأخرى. وعبء الديون، التي يزيد بها كلها تفاقماً انتشار الأوبئة والانحطاط البيئي، ولكن المبادرة تدرك أن أهداف التنمية لا يمكن التعامل معها في معزل عن غيرها وأن الشراكات الفعالة مطلوبة. وهكذا فإن المبادرة هي أيضاً إطار للتفاعل مع بقية العالم، بما في ذلك الدول الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف، مع تولي الزعماء الأفريقيين المسؤولية عن جملة أمور منها، تعزيز آليات منع الصراعات وحلها، وتشجيع وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، واستعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية وقانونية شفافة للأسواق المالية، وتشجيع دور المرأة في التنمية.

٧٢ - وفي ذلك السياق، ينبغي أن تحدد القمة العالمية الوسائل العملية للتصدي لهذه الشواغل وأن تعزز دور العلم كعنصر أساسي في النسيج الاجتماعي والثقافي لكل أمة. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى القيام باستعراض ناقد للصكوك متعددة الأطراف المتصلة بالبيئة التي غالباً ما تكون في غير صالح البلدان النامية. أما حسن الإدارة البيئية الدولية فينبغي أن تصمم بحيث تكفل تحقيق مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، بطريقة أكمل.

٧٣ - ولاحظ في ختام بيانه أن مصادر التمويل التقليدية تثبت عدم كفايتها باطراد ولذلك ينبغي وضع آليات تمويل مبتكرة لكفالة أن يتلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدفقاً منتظماً وكافياً من الموارد.

٧٤ - وفي أعقاب هذه العروض، تحدث ٤٢ من الوزراء ورؤساء الوفود. وأثناء المناقشة أثارت القضايا التالية من جانب مختلف الوزراء ورؤساء الوفود.

٧٥ - قيل أن التقدم في ميدان حماية البيئة لا يمكن فصله عن عملية التنمية المستدامة وتم الأعراب عن الأسف إزاء الفشل في تنفيذ الالتزامات السابقة بالتنمية المستدامة وبنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية. وإقترح عدم التعهد بأي التزامات جديدة في القمة العالمية قبل أن يتم أولاً استعراض التقدم الذي أحرز باتجاه تنفيذ القرارات السابقة. ورأى بعض المتكلمين أن المسألة هي لب المشكلة وإقترح أن يعتمد المنتدى "المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها" لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأن يضع برنامج البيئة مؤشرات للتنمية المستدامة ويشجع استخدامها من قبل المؤسسات المالية الدولية. وقيل أن أفضل طريق لتنفيذ الاتفاقات متعددة الأطراف هو احترام الالتزامات الوطنية والدولية. غير أن متكلمين آخرين لاحظوا أنه كانت هناك بعض حالات النجاح منذ قمة الأرض، ومنها حماية طبقة الأوزون للأجيال المقبلة، ووضع أطر، وخطط عمل، ومعاهدات في ميدان البيئة.

٧٦ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أن إصلاح الإدارة البيئية الدولية عملية ينبغي أن يؤدي إلى وضع الشواغل البيئية في صلب السياسة الإنمائية، ويكفل إدماج دعوات النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية وبطريقة متوازنة، ويزيد من تدفق الموارد، بما في ذلك الخبرة التقنية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ودفع بأن التخلف هو السبب الرئيسي للافتقار إلى الحركة في مجال حماية البيئة في البلدان النامية، وأنه لا مندوحة عن التصدي لقضايا الفقر، وأعباء الدين، والأوبئة المستوطنة المشهولة، من أجل ضمان التقدم. وفي ذلك الصدد، تم الأعراب عن التقدير للمساعدة المقدمة من البنك الدولي لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وللمبادرة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي ينبغي أن تستخدم كمثال لمبادرة بيئية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإقترح كذلك إنشاء صندوق استثماري عالمي لتمويل التنمية المستدامة.

٧٧ - وبالرغم من الاتفاق بصفة عامة على أن الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، جرى أيضاً الإعراب عن رأي مفاده أن من الضروري الاحتفاظ بالطابع الأساسي لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، أي طابعه الحكومي الدولي.

٧٨ - ويعتبر الاستثمار في البيئة والصحة والتعليم العامين ذا أهمية حاسمة في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، ويجب أن يكون عنصراً رئيسياً في استراتيجيات تقليل مستوى الفقر. ويستحيل تقليل مستوى الفقر دون اتخاذ تدابير صارمة لتحسين الأوضاع البيئية المحلية. وفي البلدان النامية والبلدان

المتسارعة في درب التصنيع، ينبغي تطوير تكنولوجيات أكثر كفاءة لتوفير إمدادات المياه المأمونة والمرافق الصحية وإدارة النفايات، بما في ذلك نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وذلك عن طريق الشراكات التعاونية. وأشار إلى أن القمة العالمية تتيح فرصة طيبة لمناقشة استراتيجيات لمعالجة تلك القضايا وللبحث عن أوجه التآزر بين العولمة والتحرير الاقتصادي من جهة وبين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من جهة أخرى.

٧٩ - ورأى البعض أن أهم أربعة مكونات رئيسية لعقد صفقة عالمية في القمة العالمية تتمثل في تحرير التجارة وفتح الأسواق، ومضاعفة الجهود لمحاربة الفقر والمعاناة البشرية، وتقوية الديمقراطية وحسن الإدارة، وتعزيز التنمية المستدامة والتعاون الدولي في ميدان البيئة. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه القمة هي كيفية تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وكيفية فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، وردت الإشارة إلى التهديد الكبير الذي تتعرض له البيئة والتنوع البيولوجي من جراء إنتاج العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها، كما أشار إلى أهمية حماية ليس التنوع البيولوجي فحسب بل وحماية التنوع الثقافي والذي يشمل المعارف والمهارات التقليدية.

٨٠ - وقد وجه الانتباه لضرورة وضع برنامج مركز وشامل لأفريقيا لتكميل NEPAD. وينبغي أن يكون الهدف الأهم والأشمل للقمة العالمية هو تحديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة في أعلى المستويات السياسية مع الأخذ في الحسبان العوامل السلبية التي أدت إلى نشأة الفقر والتدهور البيئي وكذلك المبدأ المهم وهو مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة.

٨١ - وجرى تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تقوم به المرأة في التنمية، وبخاصة في أفريقيا. ويمكن زيادة تعزيز ذلك الدور باتخاذ سياسات توضع تحديداً لمساعدة المزارعات في التخلي عن الممارسات الزراعية الخاطئة، وبإجراء إصلاحات في التشريعات التي تنظم ملكية الأراضي. وانعدام سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة الذي يهدد بقاء كثير من فقراء العالم، يهدد النساء خاصة بقدر أكبر. واقترح بأن تعتمد القمة هدف الوصول إلى إنفاص عدد الذين يفقرون إلى سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وأن تنظر القمة في التوصيات المحددة المنبثقة عن المؤتمر الدولي للمياه العذبة، المعقود في بون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وينبغي أن تركز القمة أيضاً الاهتمام على التهديد الواقع على النظم الأيكولوجية الجبلية التي توفر المياه العذبة لنصف سكان العالم. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكنه تقديم مساهمة مهمة بدراسة الكيفية التي ترتبط بها إدارة المياه العذبة بإدارة الأرض كذلك بدراسة استنفاد الأرصد السمكية، وهي مسألة ذات تأثيرات ليست بيئية فحسب بل واقتصادية واجتماعية.

٨٢ - وتذهب الحجج إلى أنه مثلما أن الديمقراطية شرط مسبق للإستدامة، فإن المعرفة أيضاً شرط مسبق للديمقراطية الفعالة. ومن أجل صون البيئة للجميع تلزم المعرفة لتغيير السلوك على مستويات المنزل والصناعة والسوق والمال والسياسة. ولا يمكن الاعتماد على وسائل الإعلام العالمية لتحقيق ذلك الهدف، لذا يتعين على القمة النظر في وضع برنامج تثقيف وتوعية عامة واسع النطاق.

٨٣ - ووجه أيضاً إلى المجلس/المنتدى طلب عاجل بأن يوصي القمة العالمية بالنظر في مشاكل تلوث المياه الجوفية بالزرنينخ الناتج عن الإفراط في استخراج المياه الجوفية والذي كثيراً ما يؤدي إلى تسرب المواد الخطرة إلى إمدادات المياه. وذكرت مشكلة أخرى، هي تسرب المياه المالحة إلى إمدادات المياه العذبة.

٨٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء تدهور الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٨٥ - وحول مسألة التمويل، جرى الإعراب عن رأي مفاده أن تلبية الحاجة إلى زيادة الموارد عبر خليط من المساعدة الإنمائية الرسمية وموارد القطاع الخاص، وضرورة إيجاد سبل أكثر ابتكاراً لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية والترويج لشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٨٦ - وجرى إيراد سرد لعدد من الحالات التي اتخذت فيها الحكومات تدابير تشريعية وإجراءات أخرى على المستوى الوطني لتقوية الإدارة البيئية وتعزيز التنمية المستدامة. وهناك اهتمام واسع النطاق بالنظر في العلاقة بين اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي. وفي رأيهم، إذا اعتبر المنتدى السلطة الرسمية للمسائل البيئية فإن مناقشة اللجنة لتلك القضايا تصبح تكراراً للجهود.

٨٧ - استأنف المجلس/المنتدى، في جلسته العامة الخامسة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، نظره في البند ٥ من جدول الأعمال. ودعا السيد ديفيد أندرسون، رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتقديم بيانات حول البند.

٨٨ - وفي العرض المصور الذي تبع ذلك حول إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتقييم والإنذار المبكر، تم تسليط الضوء على مختلف عناصر عملية توقعات البيئة العالمية: شبكات من الشركاء على نطاق العالم؛ ونظام لتوفير البيانات يعتمد على مجموعة واسعة من القائمين بتوفير المعلومات؛ وعملية استشارية إقليمية مع الحكومات والهيئات الحكومية الدولية؛ وشبكة من أفرقة عاملة من الخبراء توفر توجيهات للعملية. وقد أمكن إجراء العملية وعرض نتائجها عبر صفحة بيانات توقعات البيئة العالمية وعبر التقارير الوطنية عن حالة البيئة وتوقعات البيئة الإقليمية وجميعها نواتج عن توقعات البيئة العالمية.

٨٩ - وسيشكل التقرير الثالث عن توقعات البيئة العالمية إسهاماً رئيسياً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية وذلك بتحليل التغييرات التي جرت في البيئة منذ مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢. وبالرغم من التطورات الإيجابية في مجالات مثل تطوير صكوك واتفاقات للسياسات العامة، والوعي المتنامي بكون البيئة ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة والرفاهية البشرية، وإشراك قطاع أوسع من المجتمع المدني، في كثير من الأحيان بقيادة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، كان التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ مخيّباً للأمل. وتم عرض نماذج بيانية للتحديات التي تجرى مواجهتها في مجالات مثل إدارة الأراضي والمياه العذبة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وتغير المناخ والبيئات الحضرية وتلوث الهواء.

٩٠ - ووردت الإشارة إلى أن ازدياد الاستقطاب بين ثراء العالم المتقدم واستمرار انتشار الفقر في الدول النامية، وبين القادرين على التكيف مع التغير في البيئات والأكثرية الفقيرة المهتدة بأخطار تلك

التغييرات. ولا يمكن التصدي لتلك القضايا إلا على أساس من البيانات الدقيقة وبمعرفة جميع جوانب المشكلة. ويمتلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن آلية قائمة متكاملة تسمح بدمج المنظورات الوطنية والإقليمية في السياق العالمي، وتمهد لإقامة شراكات عن طريق التعاون التقني، وتساعد في صنع القرارات السليمة.

٩١ - وفي ملاحظات إضافية حول نفس الموضوع، أكد السيد كلاوس توبر أن إطار التقييم والإنذار المبكر ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو أداة لتحسين صنع السياسات واتخاذ القرارات. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقنيات الاستشعار عن بعد لوضع أطلس للتغير العالمي وأطلس للنظم الايكولوجية الجبلية للسنة الدولية للجبال. ويسعى البرنامج، من خلال بناء القدرات والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي، لإسناد بعض من ذلك العمل لخبراء خارجيين حتى يتمكن من التركيز على القضايا الجديدة والأخذة في الظهور.

٩٢ - وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، نظر المجلس في مشروع مقرر قدمه رئيس مجلس الإدارة بشأن مساهمة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي في القمة العالمية، واعتمد المشروع بصيغته المعدلة. ويرد نص المقرر د.١-٧/٢ بالمرفق الأول. ونظر المجلس أيضاً وأحاط علماً ببيان رئيس مجلس الإدارة الذي تضمن ملخصاً لحوار الوزراء ورؤساء الوفود الملحق بذلك المقرر بوصفه تذييلاً.

### الفصل الثالث

#### تقرير اللجنة الجامعة

٩٣ - قدم السيد فرنكلين ماك دونالد (جامايكا) مقرر اللجنة، تقرير اللجنة الجامعة (UNEP/GCSS.VII/L.3)، في الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأحاط المجلس علماً، في نفس الجلسة، بالتقرير (للرجوع للنص، أنظر المرفق الثاني من هذا التقرير).

٩٤ - يتضمن تقرير اللجنة خمسة مشاريع مقررات (UNEP/GCSS.VII/L.3/Add.1)، أوصت اللجنة المجلس باعتمادها. واعتمدت مشاريع المقررات، بصورتها المعدلة شفويًا (للرجوع لنص المقررات، أنظر المرفق الأول لهذا التقرير).



## الفصل الرابع

### اعتماد التقرير

٩٥ - اعتمد هذا التقرير في الجلسة العامة السادسة من الدورة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/GCSS.VII/L.2 و Add.1، وعلى أساس أن توكل للمقرر مهمة وضع الصورة النهائية للتقرير على ضوء ما يتبع من نقاش أي تعديلات مهمة تجرى بما يتوافق مع المقررات المتفق عليها.

## الفصل الخامس

### اختتام الدورة

٩٦ - استمع المجلس/المنتدى، في الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلى خطاب ختامي من السيد شريف رحمانى وزير البيئة والتنمية الوطنية والإقليمية الجزائري، الذي وصف اجتماع كارتاخينا بأنه معلم رئيسي في تاريخ التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، والتي تمثل حماية البيئة فيها دعامة أساسية. وسيكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الإدارة البيئية الدولية بمثابة نقطة انطلاق نحو بناء مؤسسي جديد يتعين تدعيمه بتدابير مصاحبة مناسبة على المستوى الوطني. وسيتضمن هذا البناء المؤسسي مشاركة جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة، دون استبعاد أو تهميش.

٩٧ - قدم اجتماع كارتاخينا أيضاً مساهمة مهمة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، مؤكداً بذلك وجود الإرادة السياسية لتحويل القمة إلى اختبار صعب في القدرة على التوصل إلى صفقة دولية جديدة لتنمية أفقر الدول. وليس هناك مكان أنسب لعقد هذه الصفقة الجديدة من جنوب أفريقيا، البلد الذي تمكن شعبه من تقديم بيان عملي لأسس نماذج المصالحة الوطنية. وجرى أن يكون هذا النموذج تجربته نستلهمها لتحقيق المصالحة بين الإنسان وبيئته على المستوى الوطني.

٩٨ - وتمثل الشراكة الجديدة من أجل مبادرة تنمية أفريقيا التي اعتمدها رؤساء الدول الأفريقية إطاراً ممتازاً للتعاون الدولي في أفريقيا. وفي هذا السياق، قررت الجزائر أن تقدم مساهمة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ الفصل الثامن من المبادرة الذي يتناول البيئة. وحقيقة، فإن مسألة حماية البيئة أصبحت الآن شرطاً لا مناص منه للمحافظة على السلم والأمن في العالم. وتتطلب مكافحة تدهور البيئة ليس تعبئة جميع الخبرات العلمية والتكنولوجية المتاحة وحدها بل وقبل كل شيء يتطلب مساهمة من علم جديد يكتسي وجهاً إنسانياً ويحترم القيم الإنسانية الأساسية. وقد نجح المنتدى في تقديم مساهمة في مسيرة الإنسانية نحو مصيرها المشترك.

٩٩ - وسرد المدير التنفيذي، في بيانه الختامي، تفاصيل الطريق المتبع منذ بدايته وحتى كارتاخينا وأعرب عن تقديره للحكومات المانحة لمساهماتها في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب أيضاً عن شكره لكولومبيا حكومة وشعباً وعلى كرم الضيافة، مشيراً إلى أن التنوع الثقافي والبيولوجي العظيم لهذا القطر تمخض عنه شعب محب للسلم، شعب يستحق العيش في سلام وانسجام بعضه مع الآخر. وأضاف أن التواترات والصراعات الدائرة الآن تؤثر سلباً ليس على الموائل الطبيعية، فحسب بل تزيد من تردي حال الشعب والتنمية المستدامة للدولة.

١٠٠ - وأشار رئيس مجلس الإدارة، مختتماً الاجتماع، إلى أن المنتدى اتفق، ضمن جملة أمور، على عدة خطوات للتصدي للوضع المالي الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وضرورة تقوية دور مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الترويج للتعاون الدولي في ميدان البيئة؛ وسبل تحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ورفع فعاليتها. وقال إن المشاركين الآن إدراك أعمق بمدى أهمية وإمكانية ربط جدول الأعمال البيئي بالقضايا الأخرى ذات الأهمية للناس في جميع أرجاء العالم.

١٠١- وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في تمام السادسة مساء، الجمعة، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

المرفق الأولالمقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري  
العالمي في دورته الاستثنائية السابعة

<u>الصفحة</u>	<u>تاريخ الاعتماد</u>		
٢٩	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الإدارة البيئية الدولية	د.إ - ١/٧
٤٥	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	مساهمة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة	د.إ - ٢/٧
٥٣	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية	د.إ - ٣/٧
٥٦	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها	د.إ - ٤/٧
٥٧	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	تعزيز إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة	د.إ - ٥/٧
٦٠	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	د.إ - ٦/٧
٦٢	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢	حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	د.إ - ٧/٧

## المقرر د.إ - ١/٧ - الإدارة البيئية الدولية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى إعلان مالمو الوزاري<sup>(١)</sup> الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي جاء فيه أنه يتعين على مؤتمر عام ٢٠٠٢ أن يستعرض المتطلبات اللازمة لإقامة هيكل مؤسسي معزز تعزيزاً بالغاً للإدارة البيئية الدولية، يقوم على تقدير للاحتياجات المستقبلية التي يجب أن يلبها كيان مؤسسي لديه القدرة على التصدي بكفاءة للأخطار البيئية واسعة المدى في عالم يمضي قدماً نحو العولمة، وأنه يجب في هذا الصدد تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوسيع قاعدة موارده المالية وزيادة قدرته على التنبؤ بها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية، والذي أنشأت الجمعية العامة بمقتضاه المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وأيدت ضمن أمور أخرى المقترحات الداعية إلى إنشاء فريق للإدارة البيئية بغرض تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، ودعم أوجه الترابط والتنسيق في الاتفاقيات البيئية والمنتصلة بالبيئة وفيما بين هذه الاتفاقيات،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره ٢١/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن الإدارة البيئية الدولية، والذي أنشأ بمقتضاه فريقاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم، يضم المدير التنفيذي كعضو بحكم المنصب، كي يقوم بتقدير شامل يستهدف التوصل إلى تدابير لعلاج مواطن الضعف المؤسسية الحالية والتعرف على الاحتياجات التي يقتضيها تعزيز الإدارة البيئية الدولية مستقبلاً، بما في ذلك تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغية تقديم تقرير يتضمن تحليلاً وخيارات إلى الدورة المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لإجراء مناقشة معمقة لهذا التقرير سعياً إلى الإسهام في تحديد المتطلبات المستقبلية للإدارة البيئية الدولية،

وإذ يعرب عن تقديره للمدير التنفيذي لما قدمه من دعم ممتاز للفريق الحكومي الدولي للوزراء في مداولاته حول الإدارة البيئية الدولية، الأمر الذي أتاح للفريق أن يمارس عمله بطريقة تتسم بالصراحة والشفافية والشمول،

١ - يعتمد تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية<sup>(٢)</sup>، والذي يرد نصه في تذييل هذا التقرير؛

٢ - يدعو رئيس مجلس الإدارة إلى نقل نص المقرر الحالي وتقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بوصفها اللجنة التحضيرية للجنة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، أثناء انعقاد الدورة الثالثة لهذه اللجنة<sup>(٣)</sup>؛

(١) مقرر مجلس الإدارة د.إ - ١/٦، المرفق.

(٢) UNEP/GCSS.VII/L.4/Add.1.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم هذا المقرر وتقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية العالمية إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة؛

٤ - يقرر أن يستعرض، أثناء دورته الثانية والعشرين، تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم والمعني بالإدارة البيئية الدولية، وذلك رهناً بالنتائج التي تسفر عنها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة؛

٥ - يقرر أيضاً أن ينظر، أثناء دورته الثانية والعشرين، في تدابير إضافية لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ضوء ما تسفر عنه القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة من نتائج.

#### الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

## تذييل

### تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية

#### أولاً - معلومات أساسية

١ - تعد المناقشة الحالية حول متطلبات إقامة نظام أكثر اتساقاً وفعالية للإدارة البيئية الدولية استمراراً للجهود الدولية التي بذلت على مدى العقد الماضي لتطوير هياكل مؤسسية يستند إليها العمل الدولي للتصدي لزيادة الأخطار البيئية التي تواجهها بلدان العالم جميعاً. وقد أدى تزايد الأدلة العلمية على خطورة التدهور البيئي إلى تكاثر الترتيبات القانونية والمؤسسية للتعاون الدولي الهادف إلى مواجهة مشكلات بيئية محددة. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح المجتمع الدولي يولي اهتماماً متزايداً ليس فقط لإقامة إطار معزز للعمل الدولي المنسق، بل ولكفالة توزيع الموارد المحدودة المتاحة بأفضل طريقة ممكنة بما يجعلها تحقق الآثار المثلى.

٢ - وقد تطور أيضاً السياق الذي تجري فيه صياغة السياسة البيئية الدولية. فثمة اتجاه متزايد الآن نحو السعي إلى تحقيق الأهداف البيئية ضمن السياق الأوسع للتنمية المستدامة، الأمر الذي يتجلى في برامج عمل الآليات التي أنشئت في الآونة الأخيرة. وقد أكد جدول أعمال القرن ٢١ دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الأساسية العاملة في مجال البيئة ضمن منظومة الأمم المتحدة، إلا أنه أضاف أيضاً أن على البرنامج أن يضع في حسابه جوانب التطور في المسائل البيئية.

٣ - وقد كان إنشاء الأمين العام للأمم المتحدة لفرقة عمل تُعنى بالبيئة والمستوطنات البشرية، كجزء من عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة، بمثابة خطوة أخرى في تطور النظام الحالي. وقد لاحظ الأمين العام، لدى إنشائه لفرقة العمل هذه، التحدي الهائل الذي يواجهه المجتمع الدولي في تحقيق "توازن دائم بين النمو الاقتصادي، وتخفيف وطأة الفقر، والمساواة الاجتماعية، وحماية موارد كوكب الأرض، والمشاعات العالمية ونظم المحافظة على الحياة"، مؤكداً على هذا النحو سياق التنمية المستدامة. وقد خلص الأمين العام أيضاً إلى القول بأن الخبرة قد برهنت على الحاجة إلى نهج أكثر شمولاً في السياسات والبرامج من خلال تأكيد التزام الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة.

٤ - وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٤٢/٥٣، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن التوصيات المقدمة من فرقة العمل التي أنشأها الأمين العام، كما اتخذت تدابير بشأن عدد من الإجراءات المؤسسية المهمة شملت إنشاء فريق للإدارة البيئية، وإنشاء منتدى بيئي وزاري عالمي، ودعم وتعزيز الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية والمتصلة بالبيئة.

٥ - وقد اعتمد المنتدى البيئي الوزاري العالمي، لدى اجتماعه الأول في مالمو في أيار/مايو ٢٠٠٠، إعلان مالمو الذي جاء فيه أنه "يتعين على مؤتمر عام ٢٠٠٢ أن يستعرض المتطلبات اللازمة لإقامة هيكل مؤسسي معزز تعزيزاً بالغاً للإدارة البيئية الدولية، يقوم على تقدير للاحتياجات المستقبلية التي يجب أن يلبسها كيان مؤسسي لديه القدرة على التصدي بكفاءة للأخطار البيئية واسعة المدى في عالم يمضي قدماً نحو العولمة. وفي هذا الصدد يجب تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوسيع قاعدة موارده وزيادة قدرته على التنبؤ بها".

## ثانياً - مبادرة الإدارة البيئية الدولية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦ - في سياق الاستعدادات لعقد القمة العالمية للتنمية المستدامة، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثانية والعشرين المقرر ٢١/٢١ بشأن الإدارة البيئية الدولية الذي أنشأ بمقتضاه الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو لممثليهم كي يقوم بتقدير شامل يستهدف التوصل إلى تدابير لعلاج مواطن الضعف المؤسسية الحالية والتعرف على الاحتياجات المستقبلية التي يقتضيها تعزيز الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغية تقديم تقرير يتضمن تحليلاً وخيارات إلى الدورة المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي تعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي المقرر نفسه، قرر المجلس أيضاً أن يجري مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي مناقشة معمقة، في دورته المقبلة، لذلك التقرير بغية المشاركة في تحديد المتطلبات المستقبلية للإدارة البيئية الدولية في السياق الأوسع للجهود المتعددة الأطراف من أجل التنمية المستدامة في إطار الاستعدادات للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وكإسهام في تلك القمة.

٧ - والعمل الذي يضطلع به الفريق الحكومي الدولي للوزراء يستهدف المضي قدماً على طريق التقدم الذي تحقق مؤخراً وتمثل في أمور منها تقرير قوة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ الذي أيد إنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي وفريق الإدارة البيئية، وطرح توصيات مهمة أخرى بشأن تعزيز النظام الراهن للإدارة البيئية.

٨ - وقد عقد الفريق الحكومي الدولي للوزراء ستة اجتماعات: في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وفي بون في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، وفي الجزائر يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي مونتريال يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وفي نيويورك في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وفي كارتاخينا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقد تميزت جميع الاجتماعات بحضور واسع وشهدت تبادلاً خصباً وضافياً للأراء بين الوفود. واستفاد الاجتماع الثاني من حصيلة المناقشات التي دارت في فترة ما بين الدورتين مع هيئات وخبراء من المنظمات غير الحكومية ومن المجتمع المدني. وتلقى الاجتماع الثالث مقترحات من رئيس مجلس الإدارة في صورة "لبنات بناء" جرت مناقشتها في فريقين عاملين. فناقش الفريق العامل الأول دور المنتدى البيئي الوزاري العالمي وهيكله التنظيمي وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسلطته ووضع المالي. وناقش الفريق العامل الثاني تحسين التنسيق وزيادة الاتساق فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والارتقاء بمستوى التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة - دور فريق الإدارة البيئية. كذلك استفادت الاجتماعات من الإسهامات الثمينة للجنة الممثلين الدائمين العاملة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخلصت إلى عدد من الأفكار التي تحدد اتجاه التغييرات المرتقبة في هذه العملية. وقد لخص الرئيس هذه الأفكار على النحو التالي:

(أ) إن عملية الإدارة البيئية الدولية تشمل جميع الجهود والترتيبات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الجهود والترتيبات على المستوى الإقليمي، ولا تقتصر على برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) إن عملية تعزيز الإدارة البيئية الدولية يجب أن تكون ذات طبيعة تدريجية، وأن تستند إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣. فمن المطلوب أن يكون هناك نهج يقوم على التروي في التغيير المؤسسي، مع إعطاء الأفضلية للاستفادة على نحو أفضل من الهياكل القائمة؛



(ج) إن الاجتماعات المعنية بالإدارة البيئية الدولية يجب أن تفضي إلى مساهمات تدرج في إطار الاستعدادات للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وتعرض على القمة للنظر فيها. وتتجلى هذه الرابطة بوضوح في المقرر ١/١٠ الذي اتخذته اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، والذي دعا مجلس الإدارة إلى تقديم تقريره المرحلي والنتائج التي خلص إليها إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية وتقديم نتائجه النهائية إلى الدورة الثالثة حتى يمكن دراستها بصورة كاملة أثناء العملية التحضيرية؛

(د) إن بعض القضايا التي يجري النظر فيها تتجاوز صلاحيات وزراء البيئة وحدهم، وإنه لا بد من إشراك جهات حكومية أخرى بغية تعزيز التنسيق على المستوى الوطني وإدراج الاعتبارات البيئية في سياق عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات. ويتعين، في هذا الصدد، النظر إلى الإدارة البيئية الدولية في السياق الأوسع للتنمية المستدامة؛

(هـ) إن التعتد المتزايد في اتجاهات التدهور البيئي وفي آثارها يتطلب تعزيز القدرة على التقييم والرصد العلمي وعلى تقديم إنذار مبكر إلى الحكومات؛

(و) إن وضع السياسة البيئية وتنفيذها على جميع المستويات يقتضيان ربطهما بصورة أوضح بسياق التنمية المستدامة، كما يقتضيان إشراكاً أكبر للمنظمات غير الحكومية وللمجتمع المدني والقطاع الخاص بما يكفل لهم الاضطلاع بدور ملموس في صناعة القرار على المستوى الحكومي الدولي، ويتطلبان أيضاً تعزيز الأطر الوطنية لإدارة البيئة؛

(ز) إن عملية الإدارة البيئية الدولية يجب أن تأخذ في الحسبان احتياجات البلدان النامية والعوائق التي تعاني منها، وذلك على أساس مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتفاوتة في الوقت نفسه"؛

(ح) إن تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في صنع السياسات وتنفيذها تعد عنصراً جوهرياً مكملاً للترتيبات التعاونية الدولية. وهناك، في هذا الصدد، حاجة إلى التشديد على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ودعمهما، والتشديد كذلك على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المضمار؛

(ط) إنه لا بد من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الأساسية للأمم المتحدة في ميدان البيئة، الأمر الذي يتطلب حلاً واضحاً لمسألة التمويل الكافي والمستقر والمعروف سلفاً؛

(ي) إنه قد جرى النظر في مقترحات عديدة، منها اقتراح بجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكالة متخصصة للأمم المتحدة، وقد تباينت الآراء في هذا الاقتراح؛

(ك) إن المنتدى البيئي الوزاري العالمي يجب أن يُنظر إليه بوصفه حجر الأساس في الهيكل المؤسسي الدولي للإدارة البيئية الدولية؛

(ل) إنه يجب، فضلاً عن ذلك، المحافظة على المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ودعمه كمركز للاجتماعات الدولية بشأن البيئة؛

(م) إن تكاثر الترتيبات المؤسسية والاجتماعات وجداول الأعمال، وإن كان يحقق ميزة التخصص إلا أنه يمكن أن يُضعف الاتساق والتآزر بين السياسات ويزيد من الضغوط على الموارد المحدودة؛

(ن) إن النهج التجميعي تجاه الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف يعد بتحقيق بعض النتائج الطيبة، ولا بد من بحث القضايا المتعلقة بمقار الأمانات وجداول أعمال الاجتماعات والمتعلقة كذلك بالتعاون فيما بين هذه الهيئات ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩ - ويتضمن الفصل التالي النتائج والتوصيات التي خلصت إليها عملية الإدارة البيئية الدولية والتي حظيت بالموافقة عليها بتوافق الآراء.

### ثالثاً - توصيات الفريق الحكومي الدولي للوزراء إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

#### ألف - دعم الاتساق في عملية صنع السياسات البيئية الدولية - دور وهيكمل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١٠ - يشكّل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتدى البيئي الوزاري العالمي على نحو ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، الذي جاء في فقرته السادسة أن مجلس الإدارة "يشكل المنتدى في السنة التي يجتمع فيها في دورة انعقاد عادية، ويجتمع مع المنتدى في السنة التالية على هيئة دورة استثنائية لمجلس الإدارة".

١١ - وقد أبرزت عملية الإدارة البيئية الدولية الحاجة إلى منتدى رفيع المستوى لرسم السياسات ليكون إحدى الدعامات التي يرتكز عليها نظام فعال للإدارة البيئية الدولية. وسعيًا إلى تحقيق هذه الغاية، لا بد من الاستفادة من مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بمزيد من الفعالية سواء في تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة، أو في إسداء المشورة والتوجيه بشأن الخطوط العريضة للسياسات، وتحديد الأولويات البيئية العالمية وطرح التوصيات وفقاً لما جاء في الفقرتين ٢ (أ) و ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢. ويجب إتباع هذا النهج باحترام كامل للوضع القانوني المستقل للكيانات الأخرى وهيكلها الإدارية، وبما يتفق مع المهام التي أسندت إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، الذي جاء في فقرتيه ٢ (ب) و ٢ (ج) أن على المجلس أن يوفر توجيهاً سياسياً عاماً لإدارة وتنسيق البرامج البيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن يُبقي تنفيذها قيد الاستعراض ويقيم فعاليتها. ويمكن تحقيق هذا النهج من خلال سلسلة تدابير كذلك المقترحة فيما يلي:

(أ) لا بد من كفالة المشاركة الشاملة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولأعضاء وكالاتها المتخصصة في عمل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ومسألة إقرار عضوية دول العالم جميعاً في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تظل، رغم أهميتها، قضية معقدة يجب أن تبحث في السياق الأوسع لعملية التحضير للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وأن يُنظر فيها أثناء الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ضوء النتائج التي تتمخض عنها القمة؛

(ب) إن إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أكد مجدداً أن ولاية البرنامج لا تزال تحتفظ بأهميتها على نحو ما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) وعلى نحو ما طوّرها جدول أعمال القرن ٢١. والعناصر الجوهرية في ولاية برنامج البيئة، على نحو ما جرى تركيزها في إعلان نيروبي، تبرز ضمن جملة أمور دور برنامج البيئة في تحليل حالة البيئة العالمية؛ وفي إسداء المشورة بشأن السياسات وحفز وتشجيع التعاون الدولي، وفي مواصلة تطوير القانون البيئي الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق الترابط والاتساق فيما بين الاتفاقيات البيئية الدولية القائمة؛ وفي المضي قدماً في تنفيذ المعايير والسياسات الدولية المتفق عليها وتعزيز دوره في تنسيق الأنشطة البيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) ولكي ينهض مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بدوره بوصفه المنتدى الرفيع للسياسات البيئية في منظومة الأمم المتحدة، فإنه:

١٠ ' يستعرض بصفة مستمرة الوضع البيئي العالمي ويضع من تدابير السياسة العامة ما يكفل أن تلقى المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الواسعة اهتماماً مناسباً وكافياً يقوم على المعرفة العلمية الصحيحة؛

٢٠ ' يوفر توجيهات تتصل بالسياسات العامة لإدارة وتنسيق البرامج البيئية ويقدم، وفقاً لما ورد بالفقرتين ٢ (أ) و ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، توصيات شاملة إلى أجهزة أخرى مع احترام الوضع القانوني المستقل والهيكل الإداري المستقلة لهذه الكيانات؛

٣٠ ' يشجع التعاون الدولي في ميدان البيئة ويوصي، عند اللزوم، بسياسات عامة تحقق هذه الغاية؛

٤٠ ' يعمل على تحقيق المزيد في تعزيز التنسيق والمتطلبات المؤسسية للسياسات البيئية الدولية آخذاً في حسبانته نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ومسترشداً بإعلان مالمو الوزاري؛

(د) يجب أن يحدد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي السبل والوسائل الكفيلة بتحسين وتعزيز علاقته بالأجهزة المستقلة لصنع القرار ومنها على سبيل المثال مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؛

(هـ) يجب على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يشجع المشاركة الجادة من جانب ممثلي المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها القطاع الخاص، وأن يوفر لها قنوات واضحة لتوصيل آرائها إلى الحكومات ولإبلاغ الأجهزة الحكومية الدولية لصنع القرار بما لديها من معلومات، وذلك في حدود القواعد والشروط المرعية في منظومة الأمم المتحدة. ويجب إعطاء أولوية لبذل جهد خاص يستهدف تمكين منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية من المشاركة. كما يجب، عملاً بقرار مجلس الإدارة ١٩/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، تطوير العلاقة التي تربط برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهياكله الإدارية، والتي تربطه كذلك بالمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر المجموعات الرئيسية؛

(و) لا بد من النظر في إمكانية عقد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي كل سنتين بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنبروبي، على أن تُعقد الاجتماعات في السنوات الأخرى، إذا أمكن ذلك، في إقليم آخر من أقاليم الأمم المتحدة. فمن شأن ذلك أن يدعم التفاعل مع المحافل الأخرى لرسم السياسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وأن يساعد على إدراج أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن، بالإضافة إلى ذلك، بحث إمكانية عقد اجتماعات متجاوزة بين مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف مع إيلاء الاعتبار الواجب لوضعها القانوني وهياكلها الإدارية؛

(ز) يجب أن يقيم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي حواراً منتظماً مع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، بما فيها مرفق البيئة العالمية، بغية التصدي للتفاوت الواضح بين التمويل والسياسات. وفي هذا الصدد، لا بد لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن ينهض بدور أقوى في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات البيئية، وأن يعزز جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل توثيق علاقته بمرفق البيئة العالمية من خلال خطة العمل لتحقيق التكامل بين أنشطة مرفق البيئة العالمية وبرنامج عمله، وذلك وفقاً لمقرري مجلس الإدارة ٧/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ٢٥/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١. ويجب أن يؤدي تحسين التنسيق بين صنع القرار في مجال السياسة البيئية الدولية وصنع القرار في مجال التمويل إلى زيادة الاعتمادات الموجهة لتمويل الجوانب البيئية للتنمية المستدامة؛

(ح) يجب على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يمكن الوزراء من التركيز على قضايا السياسات بما يتيح لهم الفرصة لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك طرح توصيات شاملة في مجال البيئة حسبما جاء في الفقرتين ٢ (أ) و ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، واتخاذ مقررات بشأن السياسات، وتحديد الأولويات في الأمور التي تقع في نطاق صلاحياتهم، وإسداء المشورة وإصدار توجيهات عامة، فضلاً عن الإشراف على برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما يجب كذلك على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يستعرض بانتظام تقارير بشأن متابعة مقرراته السابقة. ويمكن تقسيم جدول الأعمال إلى عدة أقسام على النحو التالي:

١٦ يجب على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يأخذ في الحسبان الاتجاهات البيئية الناشئة وأن ينظر في القضايا المتصلة بالتقييم والرصد في مجال البيئة، ومتابعة تنفيذ مقرراته السابقة، وقضايا الإنذار المبكر والقضايا الناشئة مستنداً إلى القدرة العلمية المعززة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج البيئة، بغية تحسين قدرته على رصد وتقييم التغيرات البيئية العالمية، وذلك من خلال وسائل منها إنشاء فريق حكومي دولي يُعنى بالتغيرات البيئية العالمية. ويجب كفالة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عمل هذا الفريق. ويقرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ولاية وشروط عمل وتشكيل أي آلية؛

٢٠ يمكن لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يتناول الجوانب البيئية لقضية أو لقضيتين معينتين من القضايا القطاعية (على سبيل المثال المواد الكيماوية، المياه، المحيطات) على أساس سنوي، وهذا فضلاً عن

الإسهام البيئي في مواجهة تحديات التنمية. وفي هذا السياق يمكن دعوة الوزارات القطاعية الوطنية للتفاعل مع وزراء البيئة بما يساعد على إيجاد عملية لصنع القرار تضع الاعتبارات البيئية في صلب مناقشات السياسات العامة وتدعم التنمية المستدامة. ولا بد من رصد التقدم في هذا العمل وتقديم تقارير عنه إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

٣٣ يمكن لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يستفيد من مكانته الرفيعة ومنظوره البيئي الشامل لإجراء عملية مراجعة دورية يستعرض خلالها، ضمن أمور أخرى، أوجه التآزر والترابط فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، كما يستعرض تقارير فريق الإدارة البيئية والتقدم المحرز في التعاون فيما بين الوكالات. ويقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بإسداء المشورة وإصدار توجيهات بشأن السياسات العامة في مجال البيئة، من خلال ما يطرحه من توصيات وفقاً للفقرتين ٢ (أ) و ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم، في هذا السياق، بمزيد من التحليل العلمي بالتعاون مع أمانات الاتفاقيات وأجهزتها الفرعية وغيرها من الهيئات العلمية الدولية المعنية، بما يكفل تحديد الأنشطة التي من شأنها أن تحدث آثاراً إيجابية متعددة واسترعاء نظر مؤتمرات الأطراف إليها، وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويجب دعوة موظفي وكالات الأمم المتحدة ورؤساء أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف للمشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وتبادل الرأي مع الوزراء فيها؛

٤٤ كذلك يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتخصيص قسم منفصل لمناقشة واعتماد برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وميزانيته لفترة السنتين واستعراض تنفيذه. وتستمر لجنة الممثلين الدائمين ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القيام بالدور المنوط بها فيما يتعلق برصد تنفيذ مقررات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وكذلك فيما يتعلق بالإعداد لدوراته التي يجب أن تدور في جو من المصارحة والشفافية، وذلك بغية تسهيل مشاركة الحكومات غير الممثلة في نيروبي في الأعمال التحضيرية الفنية.

#### باء - دعم دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووضعه المالي

١٢ - أقر إعلان نيروبي لعام ١٩٩٧، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرئيسية التي تتولى وضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعمل على تعزيز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة، وتعد بمثابة المدافع المؤتمن على البيئة العالمية. وعلى الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحتل مركز الصدارة في جهود المجتمع الدولي من أجل حماية البيئة، فإن دوره يظل دون التوقعات التي عبر عنها إعلان

نيروبي، وهو الأمر الذي يرجع في المقام الأول إلى المعوقات التي يعاني منها البرنامج من جراء عدم كفاية الموارد وعدم القدرة على التنبؤ بها سلفاً.

١٣ - وإزاء التحديات البيئية الكبرى للقرن الحادي والعشرين، فإن أحد السبل الكفيلة بعلاج التفاوت بين الالتزامات والعمل الفعلي يتمثل في تحسين الوضع المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٤ - وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الأمم المتحدة لتمويل جانب من النفقات الإدارية لبرنامج البيئة من ميزانيتها العادية، فإن هذا التمويل أخذ في التناقص من حيث نسبته المئوية في جملة موارد برنامج البيئة على امتداد السنوات الماضية. وعلى ذلك فإنه يوصى، طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، بأن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في تدبير مبلغ من ميزانيتها العادية يكفي لتغطية جميع النفقات الإدارية لبرنامج البيئة. كما أن هناك حاجة ماسة إلى تحسين الوضع المالي لصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٥ - وهناك خطوات عديدة يتعين القيام بها لمعالجة الوضع المالي الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل هذه الخطوات:

(أ) تمويل، معروف سلفاً بدرجة أكبر، من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء وكالاتها المتخصصة؛

(ب) استخدام أكثر كفاءة وفعالية للموارد المتاحة، بما في ذلك إمكانية الاستفادة بآليات خارجية لاستعراض الأداء الإداري، وعلى أن تؤخذ في الاعتبار توصيات الاستعراضات السابقة للأداء الإداري لبرنامج البيئة؛

(ج) تركيز قوي على أولويات برنامج البيئة المتفق عليها، واستعراض مستمر لأولويات السابقة؛

(د) تدبير مزيد من الموارد من القطاع الخاص وغيره من المجموعات الرئيسية وذلك وفقاً للقواعد والشروط الواجبة التطبيق في الأمم المتحدة.

١٦ - إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء وكالاتها المتخصصة يجب، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، أن تسهم في تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب تقديم المساهمات المالية إلى صندوق البيئة لتمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمكينه، ضمن أمور أخرى، من تنفيذ الأحكام وتحقيق أهداف الصندوق المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). كما يجب أيضاً أن تسهم موارد مستمدة من المجموعات الرئيسية في تمويل الأنشطة لتنفيذ برنامج عمل صندوق البيئة.

١٧ - وسعيًا إلى توسيع قاعدة المساهمات، ودعم القدرة على التنبؤ بالتمويل الطوعي لصندوق البيئة، لا بد أن يكون هناك مقياس إرشادي طوعي للمساهمات يجري وضعه تحديداً لصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويُراعى فيه ضمن أمور أخرى مقياس تقدير المساهمات في الأمم المتحدة، كما يراعى فيه ما يلي:

(أ) معدل أدنى إرشادي مقداره ٠,٠٠١ في المائة؛

- (ب) معدل أعلى إرشادي مقداره ٢٢ في المائة؛
- (ج) معدل أعلى إرشادي لأقل البلدان نمواً مقداره ٠,٠١ في المائة؛
- (د) الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛
- (هـ) أحكام تتيح لأي دولة من الدول الأعضاء أن تزيد مستوى مساهماتها عن مستواها الحالي إذا كانت في وضع يمكنها من ذلك.

١٨ - تظل جميع المساهمات في الصندوق طوعية، كما يظل لكل دولة الحق في أن تقرر تقديم أو عدم تقديم مساهمات طوعية إلى الصندوق. على أنه ينبغي تشجيع جميع الدول الأعضاء، مع أخذ ظروفها الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار، على تقديم مساهمات إلى صندوق البيئة سواء على أساس المقياس الإرشادي للمساهمات، أو على أي من الأسس التالية:

- (أ) التعهدات لفترة السنتين؛
- (ب) مقياس الأمم المتحدة لتقدير المساهمات؛
- (ج) مستوى المساهمات في الماضي؛
- (د) أي أساس آخر تحدده إحدى الدول الأعضاء.

١٩ - وسوف يقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإخطار جميع الدول الأعضاء، في وقت مناسب، بالمقياس الإرشادي للمساهمات الذي يُرمع اقتراحه لميزانية فترة السنتين. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تخطر المدير التنفيذي، في وقت مناسب، بما إذا كانت ستستخدم المقياس الإرشادي المقترح أم لا. وسوف تعرض ميزانية السنتين على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر فيها قبل بدء الفترة المالية التي تغطيها. كما سيجري تعميمها على جميع الدول الأعضاء قبل ستة أسابيع على الأقل من اجتماع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الذي تنظر فيه الميزانية.

٢٠ - وسيقوم المدير التنفيذي، في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر من السنة السابقة، بإخطار جميع الدول الأعضاء التي تختار استخدام مقياس المساهمات الإرشادي بالمبلغ المستحق عليها، مقدراً بعملة الولايات المتحدة، لكل سنة من فترة السنتين. وعلى أي دولة عضو تقرر عدم استخدام المقياس الإرشادي للمساهمات أن تخطر المدير التنفيذي، في الموعد نفسه، بالأساس الذي تنوي استخدامه في تحديد مساهمتها، آخذة في الاعتبار ما ورد في الفقرة ١٨ أعلاه. وفي أي من الحالتين، يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء أن تخطر المدير التنفيذي، قبل ١ كانون الثاني/يناير من كل عام، بالمساهمة التي تزمع تقديمها في ذلك العام والموعد المتوقع لسدادها. ويجب سداد المساهمات في الأول من كانون الثاني/يناير من كل عام، أو في أقرب وقت ممكن بعده مراعاة للاختلافات في بدء السنة المالية في الدول الأعضاء. ويجب أن تكون المساهمات بعملة قابلة للتحويل، وأن تودع في الحساب المصرفي الذي يحدده الإخطار المرسل من المدير التنفيذي.

٢١ - وبالإضافة إلى المساهمات المحددة في الفقرة ٢٠ أعلاه، فإن الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ برنامج عمله تشمل أيضاً مساهمات طوعية إضافية يمكن أن تقدمها دول أعضاء أو مجموعات رئيسية، ومساهمات طوعية أخرى بما فيها المساهمات لدعم اشتراك ممثلي البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة وكذلك ممثلي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، كما تشمل رصيد الاعتمادات غير المستخدمة من فترات سابقة، وإيرادات متنوعة أخرى.

٢٢ - وعلى جميع الدول الأعضاء المبادرة إلى سداد مساهماتها في صندوق البيئة، وأن تسعى إلى تحقيق توازن بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة.

٢٣ - وسوف يقدم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية عام ٢٠٠٤ تقريراً بشأن تنفيذ الفقرتين ١٥ و ٢٢ الواردتين أعلاه. وسيقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي باستعراض فعالية النظام ويتخذ ما يلزم في هذا الشأن.

٢٤ - إن التقدم في تنفيذ جدول الأعمال البيئي الدولي، وفي إيجاد علاقة أوثق بين الاتجاهات البيئية والحوار حول السياسات في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، سوف يرتهن على نحو متزايد بمدى توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، كما سيرتهن أيضاً بصفة خاصة بتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يجب إعطاء أولوية أعلى لتوفير قدرة مستقلة وموثوق بها في مجال تقييم ورصد القضايا الناشئة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع يمكنه من الانطلاق قدماً مستفيداً من مواطن القوة في هذه المجالات، وهو قادر أيضاً على بناء قدرات أكبر لمساعدة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها في هذه المجالات. لكن دعم القدرات يقتضي أيضاً دعماً للقاعدة المالية. ويجب على برنامج البيئة أن يواصل جهوده لاجتذاب مزيد من الموارد والدعم من خلال شركات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٥ - وقد حددت خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية بشأن التكامل، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج البيئة في دورته العشرين ومجلس مرفق البيئة العالمية في اجتماعه الثالث عشر، الشراكة الاستراتيجية بين برنامج البيئة ومرفق البيئة العالمية بوصفها شرطاً مهماً لتحقيق التكامل. وقد أنجزت بنجاح في الآونة الأخيرة المرحلة الأولى للشراكة بين برنامج البيئة ومرفق البيئة العالمية، وذلك في مجالات التقييم البيئي وإدارة المعارف المتعلقة بالبيئة العالمية، والتوعية بالقضايا البيئية العالمية بما في ذلك حشد جهود المجتمع العلمي. كذلك يجري العمل الآن لبناء شراكات استراتيجية مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يقوم مرفق البيئة العالمية بتمويل أنشطة لبرنامج البيئة يتم الاتفاق عليها وتكون ذات أهمية للبيئة العالمية ولمرفق البيئة العالمية. ويمكن للشراكة القائمة أن تركز على المجالات الآتية: التقييم، الإعلام العلمي، أفضل الممارسات، تحليل السياسات، بناء القدرات والتدريب في مجال البيئة، والتنسيق على المستوى القطري من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن الممكن أن تستمر الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، وأن تؤدي أيضاً إلى تيسير تدبير موارد مالية إضافية، متعددة الأطراف وثنائية، للأنشطة المستهدفة بما يتفق مع ولاية مرفق البيئة العالمية والأولويات البيئية العالمية التي حددها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.



## جيم - تحسين التنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ودعم فعاليتها

٢٦ - كان الأثر السلبي للأعباء المتزايدة التي تتحملها الحكومات للمشاركة على نحو جاد في الاجتماعات وجدول الأعمال المتكاثرة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف موضع تأكيد بوصفه أحد المعوقات الرئيسية لرسم سياسات دولية على نحو فعال. وإذا كان ثمة تسليم بمزايا القدرة على التركيز على مجالات ذات قضايا محددة، فإن المعرفة بوجود احتمالات متزايدة للتداخل في جداول الأعمال البيئية الدولية، تجعل من الصعب الاستفادة مما قد يكون موجوداً من أوجه للترابط والتآزر بين شتى الاتفاقات. ولا بد في هذا الصدد من احترام سلطة واستقلال الأجهزة الإدارية لمؤتمرات الأطراف ومسؤولية أماناتها أمام الأجهزة الإدارية كل منها.

٢٧ - وقد تمخضت المناقشة عن نهج يتمثل في تعزيز أوجه التآزر والترابط فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي تركز على مجالات مقاربة أو التي تتسم بطابع إقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمجال ولاية كل منها. وهناك، بوجه خاص، تأييد لتوثيق التعاون فيما بين أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في مجالات محددة تنشأ فيها قضايا مشتركة، ومن أمثلة ذلك العمل الجاري الآن بين أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والذي يشمل أيضاً الأمانات المؤقتة، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي حيث تبذل الآن جهود لتحسين آليات الإبلاغ الوطنية لهذه الاتفاقيات وفيما بينها. ولا بد، في هذا المجال، من الاستمرار في إقامة مشاريع استرشادية. وفي هذا الصدد، كان من بين الخطوات التي اتخذت في الاتجاه الصحيح الدراسة التي أجريت بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك فريق الاتصال المشترك الذي دعت لعقد أمانات اتفاقيات ريو، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، وذلك على نحو ما وافقت عليه الأجهزة الإدارية لهذه الاتفاقيات. ولا بد من إمعان النظر في التدابير الأخرى المقترحة التي طرحتها الدراسة. ويجب تعزيز أوجه التآزر والترابط هذه بالتشاور الوثيق مع مؤتمرات الأطراف وبموافقتها الكاملة. وعلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل العمل، بالتعاون الوثيق مع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، لتعزيز أوجه التآزر والترابط هذه بما فيها ما يتصل بقضايا التقييم العلمي في الأمور موضع الاهتمام المشترك.

٢٨ - إن الاستعراض الدوري لفعالية الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف هو أمر حاسم الأثر في نجاح هذه الاتفاقات. ولا بد من دعم عوامل وآليات الامتثال، بوصفها عنصراً مهماً لكفالة الفعالية، وذلك طبقاً للنظام المعمول به في كل اتفاقية من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وعلى أن يشمل ذلك وضع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف ذات أهداف واقعية وممكنة التحقيق بحيث يمكن تنفيذها. ويجب على الدول أن تولي الاعتبار للخطوط التوجيهية الإرشادية وغير الملزمة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، وذلك بمجرد أن يقرها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ويعد بناء القدرات، وكذلك نقل التكنولوجيا وتوفير موارد مالية للبلدان النامية لتيسير الامتثال بالنسبة لبعض الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، أموراً بالغة الأهمية في دعم فعالية هذه الاتفاقات.

٢٩ - ومع إيلاء الاعتبار الكامل لسلطة مؤتمرات الأطراف في اتخاذ القرار، فإن هناك فوائد جمة يمكن أن يحققها نهج أكثر تنسيقاً تجاه مجالات مثل تحديد مواعيد ودورية اجتماعات مؤتمرات الأطراف، وإعداد التقارير، والتقييم العلمي في الأمور موضع الاهتمام المشترك، وبناء القدرات، ونقل

التكنولوجيا، وتعزيز قدرات البلدان النامية قبل بدء سريان الاتفاقات القانونية وبعد سريانها بحيث تتمكن جميع الأطراف المعنية من استعراض التقدم المحرز بصورة منتظمة. كذلك يجب تشجيع عقد الاجتماعات كل سنتين وتقصير فترة انعقاد مؤتمر الأطراف، وبحث إمكانية عقد اجتماعات مؤتمرات الأطراف بصورة متجاورة أو متوازية بقدر ما يكون ذلك ممكناً وعملياً. أما مزايا عقد الاجتماعات في مزارع الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى، فيجب أن تبحثها مؤتمرات الأطراف المعنية على أساس النظر في كل حالة على حدة. ولا بد من إيلاء اهتمام بالغ في المستقبل لاعتبارات الجدوى وفعالية الموارد عند إنشاء أجهزة فرعية إضافية لمؤتمرات الأطراف، وتشجيع إنشاء مزارع مشتركة لأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي تعقد في المستقبل، وأن يكون ذلك إذا أمكن في البلدان النامية سعياً إلى تعزيز التعاون والفعالية. كما أن تعزيز التنسيق على مستوى الاتفاقيات، يقتضي تحسين تنسيق المواقف على الصعيد الوطني تجاه الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. ويجب إعطاء الأولوية لتحقيق التآزر على المستوى القطري وأن يشمل ذلك توفير وسائل التنفيذ.

٣٠ - ويمكن دعم التنسيق من خلال قيام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي باستعراض التقدم الذي أحرزته مؤتمرات أطراف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية كل منها، في تطوير أوجه التآزر في المجالات التي توجد فيها قضايا مشتركة.

#### دال - بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتنسيق على المستوى القطري للدعامة البيئية للتنمية المستدامة

٣١ - يجب النظر إلى الإدارة البيئية من منظور متعدد المستويات، أي من منظور دولي، وإقليمي، ودون إقليمي، ووطني. ولا بد من تعزيز قدرة البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على المشاركة الكاملة في وضع السياسة البيئية الدولية، ودعم هذه البلدان فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة وللقيام بالتنفيذ المطلوب للاتفاقات الدولية على المستوى الوطني. ذلك أن الحاجة إلى تعزيز طاقات وقدرات البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تظل شرطاً رئيسياً للتنمية المستدامة وبخاصة فيما يتعلق بقضايا القضاء على الفقر. ويجب أن تشمل هذه الجهود جميع الشركاء المعنيين، وأن تشدد بصفة خاصة على بناء القدرات والتدريب، إضافة إلى التنسيق على المستوى الوطني، لتوفير العنصر البيئي للتنمية المستدامة، وذلك تحت قيادة الحكومات الوطنية ووفقاً للأولويات الوطنية. ويقتضي تحقيق هذه الغاية اتخاذ تدابير فعالة ومحددة زمنياً على كل من المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وهناك جانب مهم في هذا الصدد يتمثل في تعزيز المؤسسات الوطنية، بما فيها وزارات البيئة، في البلدان النامية. ويجب وضع ترتيبات تتيح للبلدان النامية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً وتيسير نقلها إليها، حيث يمثل ذلك عنصراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق تقدم في هذا السبيل، لا بد من اتخاذ خطوات لنقل التكنولوجيات المملوكة لهيئات عامة.

٣٢ - كذلك يجب أن تغطي الإدارة البيئية الدولية الجهود الإقليمية ودون الإقليمية وتدعمها. ويستطيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن يقدم دعماً لتعزيز الإدارة البيئية الإقليمية، سعياً إلى تحسين التنسيق والتنفيذ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا لدعم المبادرات الإقليمية. ويجب، في هذا الصدد، دعم مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية بوصفها إطاراً للتنمية المستدامة في أفريقيا.

٣٣ - وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٥٣ ضرورة أن يظل بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات في البلدان النامية، عنصرين مهمين في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا بد أن يستند هذا العمل على التقييم الجاري حالياً للاحتياجات في مجال بناء القدرات، والذي يقوم به مرفق البيئة العالمية من خلال وكالاته المنفذة ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجب أن يوضع برنامج معزز، ومحدد بوضوح، لبناء القدرات في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك إنطلاقاً من الميزة النسبية التي برهن عليها البرنامج وفي سياق شراكته الاستراتيجية القائمة مع مرفق البيئة العالمية، مع احترام هيكله الإدارية، وبالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العاملة في ميدان البيئة.

٣٤ - ومن الضروري، في هذا الصدد، وضع خطة استراتيجية حكومية دولية لدعم البلدان النامية في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يكفل تحسين فعالية بناء القدرات وسد الفجوات التي كشفت عنها التقديرات التي أجريت للأنشطة والاحتياجات القائمة، بما فيها التقييم الذي يجريه حالياً مرفق البيئة العالمية، وذلك رهناً بتوفير موارد من خارج صندوق البيئة ومع مراعاة ضرورة توفير موارد إضافية لهذا الغرض. وهذه الخطة الاستراتيجية يمكن تنفيذها من خلال تعزيز التنسيق بين برنامج البيئة ومنظمات معنية أخرى منها مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن تتضمن هذه الخطة دوراً أكبر لبرنامج البيئة في بناء القدرات على المستوى القطري وبخاصة من خلال توسيع نطاق تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يتحقق هذا على أساس العنصرين التاليين:

(أ) بناء القدرات والتدريب: تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن البيئة وعن تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف مما يساعد على تحقيق أهداف العنصر البيئي للتنمية المستدامة. وسوف تركز الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لطلبات من الحكومات، لتطوير القدرات المحلية والوطنية في القضايا البيئية، على دوره بوصفه إحدى الوكالات الثلاث المنفذة لمشاريع مرفق البيئة العالمية وعلى الفوائد المرتقبة للشراكة الاستراتيجية القائمة لعدة سنوات وبينه وبين مرفق البيئة العالمية على نحو ما تتوقعها خطة العمل بشأن التكامل بين برنامج البيئة ومرفق البيئة العالمية؛

(ب) التنسيق الوطني للعنصر البيئي للتنمية المستدامة: إضافة إلى حشد الموارد الداخلية، تحتاج البلدان النامية إلى الحصول على موارد مالية وتكنولوجية وتقنية من المجتمع الدولي، وكذلك إلى تنسيق داخلي أفضل لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. ولا بد من تضافر الجهود من أجل تحسين البيئة على جميع المستويات وتنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف حتى تتمكن هذه البلدان من تحقيق أولوياتها وأهدافها الوطنية. وعلى ذلك، يجب تشجيع البلدان على الارتقاء بمستوى التنسيق بين الإطارات الوطنية المتعددة القائمة حالياً في مجال البيئة على مستوى الوزارات.

٣٥ - إن الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية يجب أن تقوم على مقررات تتخذها الأجهزة الإدارية لكل منهما، وأن تنطوي على تعزيز لقدرة برنامج البيئة على النهوض بدوره على نحو ما تنص عليه خطة عمل برنامج البيئة/مرفق البيئة العالمية لتحقيق التكامل. ولا بد من تعزيز قوة برنامج البيئة بوصفه إحدى الوكالات الثلاث المنفذة لمشاريع مرفق البيئة العالمية. وعلى برنامج البيئة أن يأخذ في حسبانته أيضاً العلاقة الخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإفادة من قدراته الميدانية الفريدة على الصعيد الوطني، الأمر الذي يمكن أن يسهم في دعم هذه

الجهود ويساعد أيضاً على حشد موارد إضافية بما يحققه ذلك من نتائج إيجابية للبيئة سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد العالمي.

#### هاء - الارتقاء بمستوى التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة - دور فريق الإدارة البيئية

٣٦ - ثمة تشديد كبير على أهمية الارتقاء بمستوى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ودور فريق الإدارة البيئية في هذا المضمار. وقد تم إنشاء فريق الإدارة البيئية في أعقاب اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، وهو يضم في عضويته الوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويتبع الفريق نهجاً يقوم على إدارة قضايا محددة، حيث يتم إنشاء أفرقة لإدارة القضايا داخل المنظمات المعنية كي تتصدى، في إطار زمني محدد، لقضايا معينة يحددها فريق الإدارة البيئية. ويمكن أن تضم أفرقة إدارة القضايا في عملها مؤسسات من خارج الأمم المتحدة. وتشمل القضايا التي وقع عليها الاختيار حتى الآن تنسيق عملية الإبلاغ المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ووضع نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة تجاه التثقيف والتدريب في مجال البيئة، وإدارة الموارد الكيماوية والنفايات. ولم يعقد فريق الإدارة البيئية حتى الآن سوى عدد قليل من الاجتماعات، وما زال الوقت مبكراً جداً لتقييم طريقة أدائه لعمله. لكن الأمر الواضح هو ضرورة كفاءة أن يصل فريق الإدارة البيئية بأسرع ما يمكن إلى مستوى الأداء المرتقب في القرار ٢٤٢/٥٣. ومن الواضح أيضاً:

(أ) أن إضطلاع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بدوره في رسم السياسات على نحو فعال يقتضي وجود أداة تعمل على مستوى ما بين الوكالات لتعزيز التنسيق بين السياسات على إمتداد الأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. وفريق الإدارة البيئية هو هذه الأداة، ويجب تكليفه بأن يقدم إلى المنتدى تقارير سنوية، أخذاً في حسابه أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٤، وكذلك تقارير بشأن قضايا محددة تنشأ في مجرى عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، يمكن للمنتدى أن يطرح على أساسها توصيات بشأن عمل فريق الإدارة البيئية؛

(ب) أن فريق الإدارة البيئية يوفر أيضاً إمكانات لإدراج القضايا البيئية في صلب الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن ينضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى فريق الأمم المتحدة للتنمية الذي يضم الوكالات التشغيلية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) أن القدرات التقنية للوكالات المتخصصة والمنظمات المشاركة في فريق الإدارة البيئية يمكن استخدامها أيضاً لدعم تنفيذ شراكة استراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات أخرى ذات صلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، وذلك في مجال بناء القدرات ضمن جملة مجالات أخرى.

٣٧ - إن أداء فريق الإدارة البيئية لعمله على نحو فعال يقتضي وجود علاقة واضحة مع العمليات الحكومية الدولية، تشمل علاقة محددة بوضوح في مجال تقديم التقارير مع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومحافل أخرى في منظومة الأمم المتحدة. كما يقتضي أيضاً مشاركة على مستوى متقدم من جانب المؤسسات الأعضاء، وشفافية في العمليات، وموارد كافية لدعم عمله، وإمكانية تقديم دعم مالي لأنشطة بعينها منها وضع نهج منسق لبناء القدرات.

## واو - آفاق المستقبل

٣٨ - يركز التقرير الحالي إلى المناقشة الجارية في إطار عملية الإدارة البيئية الدولية، وتعالج التوصيات نقاط ضعف محددة وفرصاً ينطوي عليها النظام الحالي. وبعض المقترحات والتوصيات الواردة في التقرير يمكن أن تساعد على الإفادة مما هو قائم للمضي قدماً لا نحو تلبية الاحتياجات التي تم تحديدها فحسب، بل ونحو الجهود الجديدة التي يجب أن تبذلها جميع البلدان لتحقيق الأهداف التنموية المنفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف المتضمنة في إعلان الألفية. ذلك أن جهودنا لا تأتي فحسب إنطلاقاً من إحساس بضرورة حماية البيئة العالمية، وإنما تأتي أيضاً إنطلاقاً من الإطار الواضح الذي وُضع في مالمو في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد جاء في إعلان مالمو الوزاري أن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة "يجب أن تستعرض متطلبات إقامة هيكل مؤسسي معزز تعزيزاً بالغاً للإدارة البيئية الدولية، يقوم على تقدير للاحتياجات المستقبلية لكيان مؤسسي لديه القدرة على التصدي بفعالية للأخطار البيئية واسعة المدى في عالم يمضي قدماً نحو العولمة".

٣٩ - ومن هنا يتعين علينا ألا نقيم فحسب أساساً راسخاً للبناء عليه، بل أن نبدأ أيضاً في تشكيل رؤية مستقبلية لنظام قوي واسع القدرات يتيح لنا أن نستجيب بسرعة وفعالية للتحديات البيئية الناشئة. وقد أصبح من المسلم به في هذا السياق أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يقتضي الارتقاء بمستوى الإدارة الدولية للتنمية المستدامة بجميع أبعادها كشرط مسبق للنجاح في حماية البيئة وفي تحقيق النمو الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي. وسوف يتعين على قمة جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ أن تتصدى لهذه القضايا الحاسمة، وسيكون لاسهامنا قيمة بالغة في هذه المناقشة القادمة. إن ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي جرى تأكيدها في قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢، قد وضعت في وضع فريد لا يتيح له فحسب توفير التوجيه بشأن السياسات في مجال البيئة ومن العمل على تنسيقها، بل وأن يعزز أيضاً التعاون الدولي في هذا المجال، آخذاً في حسبان الآفاق المستقبلية للتنمية. والمقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ لدى انعقاد دورته الاستثنائية السابعة، للارتقاء بمستوى الإدارة البيئية وتقويتها يجب أن تعتبر مجرد بداية في عمل طويل الأجل لتحقيق تفهم والتزام وإدارة دولية تكفل الاستدامة في البيئة العالمية وفقاً لمبادئ ريو بما فيها مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه.

المقرر د.إ - ٢/٧ - مساهمة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري  
العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القمة  
العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى إعلان مالمو الوزاري،<sup>(١)</sup>

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup>،

وإذ يذكّر بمقرره في دورته الحادية والعشرين<sup>(٤)</sup>، والذي قرر فيه المجلس أن تتولى الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي البت في الأعمال التحضيرية التي يقوم بها استعداداً للقمة العالمية، بما في ذلك مواصلة النظر في مسألة الإدارة البيئية الدولية في سياق التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ بارتياح العملية التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، بما فيها عملية التحضير الإقليمية التي قدم لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً جوهرياً،

وإذ نظر في ورقة المناقشة<sup>(٥)</sup> المقدمة من المدير التنفيذي،

١ - يحيط علماً ببيان رئيس مجلس الإدارة<sup>(٦)</sup> بشأن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على نحو ما يرد نصه في تذييل هذا المقرر؛

٢ - يطلب إلى رئيس مجلس الإدارة أن ينقل هذا المقرر وتذييله إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بوصفها اللجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها الثالثة المقرر عقدها في نيويورك من ٢٥ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن ينقل تقريره وبيانه بشأن السياسات<sup>(٧)</sup> إلى اللجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها الثالثة، وذلك كجزء من مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل الإسهام في العملية التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وأن يتخذ ما يلزم من تدابير، في حدود ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمتابعة النتائج التي تخلص إليها القمة، ويقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين،

الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

(٤) مقرر مجلس الإدارة ٢١/٢١.

(٥) UNEP/GCSS.VII/3.

(٦) UNEP/GCSS.VII/L.5/Add.1.

(٧) UNEP/GCSS.VII/5.

## تذييل

### بيان رئيس مجلس الإدارة: مساهمة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة

١ - أعرب الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في الدورة السابعة الاستثنائية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، المنعقدة في كارتاخينا، كولومبيا من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عن اعتقادهم الراسخ بأن الفرص المتاحة أمام البشرية لتحقيق التنمية المستدامة أصبحت الآن ملموسة وواقعية أكثر من أي وقت مضى.

٢ - لقد شهدنا، منذ انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو، زيادة في عدد المبادرات والالتزامات، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الدولي، لمكافحة التدهور البيئي وإدارة البيئة بطريقة تكفل الاستدامة. ومع ذلك، فقد كان ثمة تسليم واسع باستمرار وجود تباين مفرغ بين الالتزامات والعمل. فهناك تحديات كبرى تواجهنا، وهذا إلى جانب المشكلات البيئية الناشئة المقترنة بشتى جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن أمن كوكب الأرض أصبح الآن موضع رهان!

٣ - ومع الموارد البشرية والمادية المتاحة لنا لتحقيق التنمية المستدامة، كانت هناك دعوة إلى تأكيد الرؤية التي أخذ بها إعلان مالمو الوزاري حين قال "إن بوسعنا أن نخفض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ بدون أن نلحق التدهور بالبيئة. بوسعنا أن نكفل الأمن البيئي من خلال الإنذار المبكر، وأن ندرج الاعتبارات البيئية في السياسة الاقتصادية على نحو أفضل، وأن ننسق بين الصكوك القانونية على نحو أفضل، وأن نحقق حلمنا بعالم يخلو من الأحياء القذرة". والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة هي فرصة مهمة للمضي قدماً نحو تحقيق هذه الرؤية المشتركة.

٤ - لقد كان هناك اتفاق عام على ضرورة مواجهة التغيرات البيئية العالمية والتصدي للأسباب الجذرية لهذه التغيرات. والقيم والغايات الأساسية التي شدد عليها إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة تعد أمراً جوهرياً للتصدي للتحديات البيئية العالمية للقرن الحادي والعشرين في سياق التنمية المستدامة. فلا بد لنا من التصدي للفقر وعدم المساواة وسوء الإدارة والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك. والمشاركة الديمقراطية في صنع القرار، وبصفة خاصة تمكين المرأة، على كل من المستوى المحلي والإقليمي والوطني، توفر أساساً وطيداً للاستقرار ولأمن البشر. ونحن بحاجة إلى نهج سياسي شامل يكفل استدامة التقدم البشري، واستدامة الموارد الطبيعية والدعائم البيئية، ويكفل البقاء لجميع الأنواع الحية على هذا الكوكب بما فيها البشر.

#### ألف - توقعات للقمة

٥ - رحب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالنتائج المثمرة التي خرجت الدورة الثانية للجنة التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وبالتقرير الإيجابي لممثل الأمين العام للقمة. وعلى هذا الأساس فإن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على اقتناع بأن الاجتماعات المرتقبة سنهيئ المجال لإنجاح القمة بحيث تخرج بنتائج ملموسة تشمل بياناً سياسياً وبرنامج عمل واقعي ومجموعة من الاتفاقات القطاعية المحددة وشراكات وإجراءات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وذكر ممثل الأمين العام أن القمة قد تسفر عن إبتلاف عالمي من أجل

التنمية المستدامة يكون بمثابة إطار سياسي للعمل. كما قام وزير البيئة للبلد المضيف للقمة العالمية بإبلاغ مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالتحضيرات التي يجريها للقمة وتوقعاته لها، بما في ذلك إمكانية التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - ويسود فهم مشترك في أوساط الوزراء بأن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة يجب أن تكون قمة التنفيذ والشراكة والإجراءات الواقعية والازدهار المسؤول من أجل الجميع. وأشار الوزراء إلى أن النجاح في جوهانسبرج سيتوقف على مدى الحصافة في تحقيق توافق شامل في الآراء بين الحكومات وأصحاب المصلحة، وعلى الالتزام والمشاركة من جانب قادة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وعلى النواتج والمنجزات الواقعية في إطار جميع الركائز الثلاث التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وثمة اعتقاد بأن جدول أعمال القرن ٢١ يوفر توجيهات بشأن السياسات العامة واستراتيجيات قابلة للتطبيق ومنفق عليها دولياً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد آن الأوان لتجديد الالتزام السياسي بالمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وعلينا أن نكفل دمج حماية البيئة دمجاً كاملاً في التقدم الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية.

٧ - وقد تم إحراز تقدم في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر. ومع ذلك، كان هناك تشديد قوي على ضرورة بذل أقصى الجهود لضمان دخول الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية حيز النفاذ مع بدء انعقاد القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة إن أمكن ذلك. وجرى تسليط الضوء على الدور المهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تسريع عمليات التصديق وفي دعم تنفيذ هذه الاتفاقيات. ولا بد للمجتمع العالمي من أن يتصدى لمسألة قدرة الكثير من البلدان على تحقيق نتائج وعلى الوفاء بالالتزامات المتصلة بهذه الاتفاقيات.

٨ - ويجب أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيس في العملية التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وذلك بتحديد برنامج العمل الذي يتعين الاتفاق عليه في جوهانسبرج وإعطاء محتوى لذلك البرنامج.

#### باء - التقييم والإنذار المبكر

٩ - وعقب تقديم تقرير عن الاتجاهات البيئية، أكد الوزراء على الأهمية القصوى التي يعلقونها على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المعلومات والرصد والتقييم البيئي، وانفقوا على أن تكون الاتجاهات البيئية الأخذة في الظهور بنداً ثابتاً على جداول أعمال اجتماعاتهم في المستقبل. ويجب أن يبدأ النقاش حول السياسة البيئية ببيان من أكثر المصادر موضوعية ألا وهي البيئة نفسها. فالبيئة، في نهاية المطاف، هي التي تخبرنا عما إذا كانت سياساتنا وبرامجنا مجدية، وهي التي تبين لنا المواضيع التي حالفنا فيها النجاح والمواضع التي تنتظرنا فيها التحديات.

١٠ - سيتضمن التقرير الثالث عن توقعات البيئة العالمية الذي سيصدر في أيار/مايو ٢٠٠٢، تقييماً رسمياً لحالة البيئة والآثار المترتبة من ذلك التنمية المستدامة بكل أبعادها. والتقرير الثالث عن توقعات البيئة العالمية إسهام كبير في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. ويجب أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقوية وظائفه في تقييم ورصد التغييرات البيئية العالمية وتوفير الإنذار المبكر من أجل دعم التنمية المستدامة. وهناك رأي مشترك يذهب إلى أنه لا بد من زيادة تقوية الأساس العلمي



لصنع القرارات في المسائل البيئية العالمية. ويجب إيلاء اعتبار خاص للجوانب البيئية المتعلقة باحتياجات الفقراء وأضعف الناس وبخاصة الأطفال والنساء.

١١ - إن هناك ترابطاً وثيقاً فيما بين القضايا البيئية العالمية الأساسية، ومن أمثلة هذه القضايا المترابطة قضايا تغير المناخ والتصحر والغابات والتنوع البيولوجي والمياه، ومن هنا ضرورة تعزيز وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الروابط البرنامجية بين القضايا البيئية العالمية.

### جيم - العولمة

١٢ - ستكون لمؤتمر التمويل من أجل التنمية المزمع عقده في مونتيري أهمية حيوية في تأمين قاعدة مالية لمواجهة التحديات البيئية العالمية في سياق التنمية المستدامة. ولابد من إزكاء روح تضامن لضمان تمويل للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً من بينها، من أجل تمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولابد لنا في مسيرتنا نحو جوهانسبرج وما بعدها، من تقوية الروابط المشتركة على المستويين الوطني والدولي بين وزراء التجارة والمالية والتنمية والبيئة.

١٣ - ولا بد أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب العالم. فالتنمية الاقتصادية في سياق عالم سائر في العولمة قد تكون أداة لسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء. وتشكل نتائج الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة أساساً لحوار بناء في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة حول قضايا التجارة والتنمية والبيئة. ويجب أن تواصل فرقة عمل بناء القدرات في التجارة والتنمية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، القيام بدور مهم.

١٤ - وأوضح كثير من الوزراء أن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة يجب أن تتصدى للاختلالات الهيكلية في توازنات علاقات القوى الاقتصادية بين الشمال والجنوب ولاستحداث خطة لتحسين فرص ووصول البلدان النامية لأسواق الدول المتقدمة ولزيادة الاستثمارات الموجهة للاقتصادات النامية وكذلك زيادة الموارد المخصصة من مؤسسات التمويل الإنمائي.

### دال - الفقر

١٥ - أصبحت الروابط بين البيئة والصحة والفقر أكثر واقعية وإلحاحاً من أي وقت مضى، ذلك أن الفقراء هم أكثر من يعاني من تلوث المياه والهواء. كما أن النساء والأطفال هم، على وجه الخصوص، الأكثر تعرضاً للتضرر. وفضلاً عن ذلك، فإن أي مكاسب تنموية تزول بفعل الجفاف والفيضانات والكوارث الأخرى التي يتوقع أن تزداد وتيرتها وشدتها مع تغير المناخ. ولا بد من إتخاذ إجراءات عاجلة للمحافظة على الخدمات البيئية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الطاقة والمياه والتنوع البيولوجي، وذلك من أجل منفعة الشعوب بتقليل الأخطار التي تهدد احتياجات البشر ومنها مشاكل الصحة والجوع.

### هاء - بناء القدرات

١٦ - تلزم الحاجة لزيادة تعزيز بناء القدرات. ولذا كان الطلب شديداً على تقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء القدرات. وقد جرى التأكيد على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير المشورة في مجالات السياسات والقوانين وأفضل الممارسات والتكنولوجيا المتعلقة بالبيئة وفي

المجالات الرئيسية المتمثلة في بناء المؤسسات والإدارة البيئية. وجرى تسليط الضوء على عملية توقعات البيئة العالمية بوصفها أداة مفيدة لإقامة شبكة من المراكز المتعاونة للتقييم والرصد في البلدان في جميع أرجاء العالم، كما أنها ساعدت في تعزيز قدرات المؤسسات المشاركة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وجرى التنويه على وجه الخصوص بأهمية التعليم البيئي من أجل الأجيال المقبلة ضرورة تحسين البرامج في هذا المجال.

#### واو - التكنولوجيا ونقلها

١٧ - يجب تسخير التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية لمنفعة البشر والإنسانية جمعاء ولكن مع تذكر الحاجة إلى إتخاذ التدابير الاحتراسية. فاستخدام التقدم التكنولوجي يرتبط بالتحليل العلمي وبالمسؤولية الأخلاقية للبشرية. ولذا لا محيد عن الإنتاج النظيف وزيادة كفاءة الطاقة وتقليل النفايات وتحسين الاستفادة من المياه. وينبغي تحقيق تلك الأهداف باستخدام ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتخلي بروح المسؤولية لدى هذا الاستخدام. ينتظر من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بدور مهم في دعم تطوير التكنولوجيات البيئية ونقلها. كما أن الشباب بقدراتهم وطاقتهم وخصوصاً شباب البلدان النامية، هم محط أمل، ولا بد من تكثيف التعليم والتدريب في هذه الجوانب.

#### زاي - التنوع الثقافي والبيولوجي وأخلاقيات التنمية المستدامة

١٨ - تم التأكيد على أن الاستقرار في الطبيعة يتحصل عن طريق تنوع مكوناته والتوازن فيما بينها بما يحقق الانسجام التام لتأدية النظم الإيكولوجية لوظائفها. كما إن التنوع في الثقافة والقيم والحضارات هو مصدر الاستقرار الذي نعيش بين ظهرانيه مع وجود التفاعل النشط فيما بينها. إن التنوع في الطبيعة أمر ضروري للسكان الأصليين وللمجتمعات المحلية. ولا بد من تقاسم منافع التنوع البيولوجي بين المسؤولين عن الحفظ والاستخدام المستدام لهذه الموارد القيمة.

١٩ - ومن المعترف به أن العولمة يجب ألا تتم على حساب فقدان الثقافات الأصلية وتقاليدها. ويمكن للقيم الروحية والتنوع الثقافي واحترام حقوق الإنسان والمعارف الأصلية أن تسهم مساهمة إيجابية في صياغة الأخلاقيات البيئية للقرن الحادي والعشرين. وقد طرح المتحدث الرئيسي، وكذلك ممثلو المجتمع المدني آراءهم وتوصياتهم على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومؤداها أن القمة والعملية التحضيرية السابقة عليها، ينبغي أن تتناول البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة. كما تم التشديد على ربط هذا البعد بأنماط الاستهلاك المستدامة. وفي هذا الإطار، لا يزال تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو التحدي الرئيسي والذي سوف يتم تناوله أثناء القمة. وثمة حاجة إلى وجود الالتزامات والتدابير الرامية للنهوض بالتنفيذ. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور أساسي في هذا المضمار وبخاصة من خلال عملية تعني بالإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام، وبمبادرة دورة الحياة وبالمبادرة العالمية لإبلاغ البيانات.

٢٠ - إن الشباب، عن طريق تمتعهم بالاختلافات فيما بينهم وبين هوياتهم واحترامها في عالم مترع بالتنوع في الثقافة والقيم الروحية والطبيعة، وبديمقراطية إتخاذ القرار واحترامهم لحقوق الإنسان سوف يضطلعون بدور مهم في إضفاء طابع إنساني على عملية العولمة.

## حاء - تقديم الدعم لأفريقيا

٢١ - إن المبادرة الجديدة للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا تشكل إطاراً للتنمية المستدامة في أفريقيا وتقر هذه المبادرة بضرورة وجود أسلوب سليم وفعال للإدارة وللسلم والديمقراطية والاستقرار أركان اقتصاد الحجم وبيئة صحية ومنتجة تكون كلها بنيات بناء للتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد جاء بيان الرئيس النيجيري أباسانجو الذي ألقاه أمام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وزير البيئة النيجيري تأكيداً لضرورة إيلاء زعماء العالم الحاضرين للقيمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة الاهتمام بالمبادرة الجديدة للشراكة من أجل التنمية في أفريقيا، وبأنها يجب أن تشكل أساساً لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المستقبلي في المنطقة الأفريقية. وعند تناول أفريقيا، وأبرزت أهمية الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للقيمة العالمية ولنتائجها.

## طاء - جدول أعمال الصحة والبيئة

٢٢ - إن أوجه الارتباط بين الصحة والبيئة تزداد بروزاً وتستأهل أن تشملها المناقشات التي ستجري في جوهانسبرج. ذلك أن لتدهور ونفاذ الماء والهواء والأرض والموارد البحرية والبيولوجية تأثيرات عميقة الغور على صحة البشر. كما يمكن أن تنتج مثل هذه التأثيرات عن تغير الغلاف الجوي والمناخ والاستخدام والإدارة غير المأمونين للمواد الكيميائية. ويمكن للصحة والبيئة أن تمثل بؤرة مفيدة لتجميع الجهود الدولية وبخاصة على المستوى الإقليمي. وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل مع بقية الشركاء مثل منظمة الصحة العالمية لدعم هذه الجهود من أجل ضمان إيجاد الرابطة المناسبة بين صحة البشر وحماية البيئة.

٢٣ - ولموارد المياه العذبة أهمية حيوية في الحفاظ على حياة ورفاه الشعوب وتمكينها من العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك فإن للمياه أهمية حرجة في الحفاظ على البيئة التي يمكن بدورها أن تمد السكان بمراد مستدامة كافية كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الإعراب عن دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطوير خطة عمل لتوفير المساعدة التقنية والقانونية للارتقاء باستخدام موارد المياه. وينبغي تناول المياه - سواء العذبة أو المالحة - بصورة كلية على نحو ما تدعو إلى ذلك سياسات المياه لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي إتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في ضوء إعلان مونتريال.

٢٤ - للمواد الكيميائية والنفايات تأثيرات خطيرة على الصحة والبيئة. ومن بين الأولويات التصديق على اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم ودخولها حيز النفاذ، وكذا اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وقد تم الترحيب بمواصلة العمل من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن جدول أعمال المواد الكيميائية على نحو ما تقرر في الدورة الحالية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٢٥ - وأشار كثيرون أثناء المناقشات إلى عملية التحضر السريع وما تمثله من تحديات لاستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية والحساسة وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والقطب الشمالي، والمناطق الجبلية، والمنطقة الساحلية والبحار.

### ياء - الطاقة المستدامة

٢٦ - إن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في محاولاتها الدؤوبة لعلاج حقيقة أن أكثر من مليارين من البشر لا يحصلون على الطاقة اللازمة لتدفئة منازلهم وإنارتها ولضخ المياه، لا بد لها أن تبحث مسألة الحصول على الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وفي هذا الصدد، يوجد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الكثير الذي يمكن أن يقدمه، وهو حريص على أن يصبح شريكاً في تحقيق النتائج المستدامة لاستخدام الطاقة التي يتوصل إليها مؤتمر جوهانسبرج. ويجب تناول مسألة الطاقة وكفاءة استخدامها من جميع أبعاد التنمية المستدامة. وهذه هي القضية الأساسية بالنسبة للمناطق الحضرية والريفية. أما الطاقة المتجددة كعنصر ضروري للتنمية الاقتصادية يجب أن تكون متوافرة وميسورة. ويبدل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوداً نشطة لتوفير بناء القدرات في هذا الميدان وذلك عن طريق شبكته الخاصة بشبكات الطاقة المستدامة.

### كاف - أسلوب الإدارة السليم

٢٧ - إن النهوض بأسلوب الإدارة البيئية السليم شرط ضروري لتوفير الأنماط الكفوءة والفعالة لتنفيذ التنمية المستدامة من المنظورات البيئية. وقد اختتم الوزراء بنجاح العمل بشأن حسن الإدارة البيئية السليمة خلال هذه الدورة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وسوف تحال النتائج إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لقمة جوهانسبرج. وأكد الوزراء على الحاجة الملحة لتعزيز حسن الإدارة البيئية في إطار حسن إدارة التنمية المستدامة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحتل مكان الصدارة بين الهيئات البيئية الدولية على نحو ما يؤكد إعلان مالمو.

٢٨ - إن حسن الإدارة الفعالة، بما في ذلك حسن الإدارة البيئية على جميع المستويات سوف تزود الحكومة والسكان في كل بلد بأساس متين لرفاههم ولتنميتهم المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

### لام - التنفيذ

٢٩ - إن تنفيذ القوانين الوطنية والدولية الحالية أمر ذو أولوية. وينبغي مواصلة النهوض بتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف مع تقديم المساعدة المناسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتطوير والاستعراض الدوري للقانون البيئي للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتيديو ٣) ينبغي أن ينفذ بالكامل من أجل تناول الوسائل القانونية والتنظيمية لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة. ويجب كذلك مواصلة وضع الترتيبات المؤسسية لتعزيز التعاون والتضافر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأجهزة الأخرى المختصة بما في ذلك الجهات المختصة التابعة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في مجالات غير البيئة.

٣٠ - ويجب ضمان الأساس المالي للتنمية المستدامة، وأن يتقاسم أعباءها جميع المعنيين. وينبغي تناول مسائل الاستثمار الأجنبي المباشر، والإعفاء من الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد شدد الوزراء على ضرورة التأكيد مجدداً على المبادئ الواردة في إعلان ريو بما فيها الإعلان ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة رغم كونها متباينة.

٣١ - وتم التشديد على أهمية النهج الموضوعية لكل إقليم على حدة وضرورة قيام المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشراكات بتعزيز وتطوير جدول الأعمال البيئي العالمي في الأقاليم بما في ذلك تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وسياسات وبرامج التنمية المستدامة.

#### ميم - الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

٣٢ - أفاد الوزراء أثناء مداولاتهم من المداخلات المباشرة التي قام بها ممثلو المجتمع المحلي. وتم الإقرار بأن ثمة حدوداً لمدى المضي قدماً بجهودنا دون إشراك المجتمع المدني بصورة حقيقية وبخاصة القطاع الخاص. ومع ذلك فلن تحد قدراتنا أية حدود لو أن المجتمع المدني وقف إلى جانبنا كشريك نشط متحفز للعمل. وينبغي للشراكة مع منظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص أن تكون عنصراً رئيسياً في جوهانسبرج. إذ ينبغي مواصلة تشجيع القطاع الخاص على تعزيز مبادراته للاضطلاع بالمسؤوليات البيئية، مثلاً، من خلال الميثاق العالمي، والمبادرة العالمية لإبلاغ البيانات والمبادرات الطوعية.

٣٣ - وفي الختام، ففي العملية التالية لمؤتمر كارتاخينا، اتفق الوزراء على أن تشمل برامج العمل الملموسة أطراً زمنية محددة ينبغي إنشاؤها لعمل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

#### المقرر د.١ - ٣/٧ - نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

##### إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرراته ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، و١٣/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، و٢٣/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، وكذلك مقرره ٧/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن السياسات العالمية ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية،

ووعياً منه بالدور الأساسي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك إدارة النفايات الخطرة، في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يرحب بالعمل المهم الذي يضطلع به في الوقت الراهن المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية، وبتحديد أولويات العمل في إعلان باهيا وألويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠،<sup>(٨)</sup>

وإذ يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية في الإعداد لبدء سريان اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية،

(٨) المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية، الدورة الثالثة، التقرير النهائي للمنتدى الثالث (IFCS/ForumIII/23w) المرفق السادس.

وإذ يأخذ علماً بالأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية والشركاء الآخرين في الإعداد لدخول اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة حيز النفاذ وتنفيذها،

وإذ يحيط علماً بالأنشطة الجارية في إطار اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لتعزيز التعاون الدولي في مجال الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة ومساهمتها في التنفيذ الفعال للفصلين ١٩ و ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١،<sup>(٩)</sup>

وإذ يقر بالحاجة المتزايدة إلى بناء القدرات الفعال والمساعدة التقنية لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تنفيذ الصكوك الدولية القانونية الحالية الخاصة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وفي التصدي لتحديات المستقبل في مجال السلامة الكيميائية بما في ذلك وقاية صحة الإنسان والبيئة،

وإذ يؤكد مجدداً على الالتزام بالمقرر ٥/٢١ المتعلق بالتقييم العالمي للزئبق، والمقرر ٦/٢١ المتعلق بالرصاص في الجازولين، المؤرخين ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١،

وإذ يُعيد تأكيد التزامه بالمقررين ٣/٢١ و ٤/٢١ المؤرخين ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ اللذين يدعوان إلى التصديق على اتفاقيتي روتردام واستكهولم وقبولهما واعتمادهما بغية دخولهما حيز السريان في أسرع وقت،

وإذ يقر بالحاجة إلى تعزيز التنفيذ الناجز للاتفاقيات والاتفاقات الدولية الحالية، بما فيها الاتفاقات الإقليمية، المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية من جانب أطرافها،

وإذ يسلم بحاجة جميع البلدان إلى الحصول على بدائل للمواد الكيميائية الخطرة، تكون أكثر أماناً وتتسم بالكفاءة وفعالية الكلفة، وكذلك على التكنولوجيات ذات الصلة، وإلى الحصول بسهولة على أحدث التطورات والمعارف المتعلقة بالمواد الخطرة وبدائلها،

وقد استعرض تقرير المدير التنفيذي بشأن نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية،<sup>(١٠)</sup>

وإذ أخذ علماً بالقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، المقرر عقدها في جوهانسبرج في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وما تتيحه من فرص لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ الفصلين ١٩ و ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١،

١ - يقرر أن ثمة حاجة لمواصلة العمل لوضع نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ويصادق على إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، بوصفه ركيزة لهذا النهج؛

(٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو ٣ - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol. I and Vol. I/Corr.1, Vol. II, Vol. III and Vol. III/Corr.1) (United Nation publication, Sales No.E93.1.8 and corrigenda), Vol. I: Resolutions Adopted by the Conference.

(١٠) UNEP/GCSS.VII/INF/1 and INF/1/Add.1

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يولي، في متابعته لهذا المقرر، الاعتبار الكامل للظروف الخاصة التي تمر بها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، جنباً إلى جنب مع برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، وبالتشاور مع الحكومات والمنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية ومرفق البيئة العالمية والوكالات الرئيسية الأخرى المسؤولة عن تمويل وتنفيذ التعاون الإنمائي الدولي والمنظمات الأخرى المعنية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بتحديد إجراءات يجري تنفيذها حالياً أو مستقبلاً على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية للنهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتستند بصفة خاصة إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل، في إطار برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، مع المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية والحكومات والمنظمات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، على تحديد أي ثغرات تكون موجودة في إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠، الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، أو في تنفيذ هذه الأولويات، وأن يقترح تدابير علاجية لأي ثغرات يتم تحديدها؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يحدد مشروعات ملموسة وأولويات واضحة في إطار النهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، عن طريق العمل مع شركاء رئيسيين مثل أمانات اتفاقيات روتردام واستكهولم وبازل والمنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعقد، بالتعاون مع المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية وبرنامج الإدارة السليمة للكيمائيات المشترك بين المنظمات، اجتماعاً تشاورياً مفتوح العضوية يضم ممثلين لجميع مجموعات أصحاب المصالح، وذلك رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، للمساهمة في مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يستند إلى تلك التحليلات؛

٧ - يشدد على أن النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية ينبغي له أن يشجع على إدماج قضايا السلامة الكيميائية في جدول أعمال التنمية وأن يحدد مقترحات واضحة المعالم لتعزيز القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتكنولوجيات ذات الصلة لدى جميع البلدان، مع مراعاة التفاوت الواسع بين قدرات البلدان المتقدمة والبلدان النامية في هذا الميدان؛

٨ - يناشد الحكومات والقوى الفاعلة الأخرى توفير المعلومات وبخاصة فيما يتعلق ببدايات المواد الكيميائية الخطرة، والمساعدة التقنية، والمعلومات بشأن ترتيبات تيسير الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً ونقلها، وبناء القدرات، وتوفير التمويل الضروري لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على المشاركة النشطة في هذه العملية؛

٩ - يحث الحكومات وبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، والمنتدى البيئي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والمنظمات المختصة الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة النشطة في هذه العملية؛

١٠ - يدعو القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup> إلى:

(أ) تأييد مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وإعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية كأساس لهذا النهج؛

(ب) حث الوكالات الرئيسية المسؤولة عن تمويل وتنفيذ التعاون الإنمائي الدولي وغيرها من القوى الفاعلة ذات الصلة على المشاركة الفعالة في هذه العملية؛

(ج) دعوة الحكومات وغيرها من القوى الفاعلة المعنية إلى اتخاذ تدابير فورية لتنفيذ الأنشطة المحددة ذات الأولوية؛

١١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى الدورة الثانية والعشرين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر بما في ذلك الخيارات المتاحة للمضي بهذه العملية قدماً، وبشأن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ إعلان باهيا وأولويات العمل فيما بعد عام ٢٠٠٠ الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية.

#### الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المقرر د.١ - ٤/٧ - الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها

#### إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ٢٧/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، الذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي أن يواصل، بالتشاور مع الحكومات والمنظمات الدولية المختصة، إعداد مشروع مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبشأن تعزيز قدرات الإنفاذ الوطني الفعال في الشؤون البيئية دعماً للتطوير الجاري لنظم الامتثال في إطار الاتفاقات البيئية وشجعه على إكمال العملية وتقديم مشروع المبادئ التوجيهية للمجلس للنظر فيه في دورته الاستثنائية السابعة،

وإذ ينوه بالعمل الذي أنجزه المدير التنفيذي في إعداد مشروع مبادئ توجيهية بالتشاور مع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك الحاجة الماسة إلى تعزيز الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإلى تعزيز الإنفاذ على الصعيد الوطني والتعاون الدولي في مكافحة انتهاكات القوانين المنفذة للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف،

وقد نظر في مشروع المبادئ التوجيهية للامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها،<sup>(١١)</sup> على نحو ما أعده المدير التنفيذي ونقحه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي،

(١١) UNEP/(DEPI)MEAs/WG.1/3 and Corr.1, annex II



- ١ - يعتمد المبادئ التوجيهية للامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها؛
- ٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي نشر المبادئ التوجيهية على الحكومات وأمانات الاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات الصلة؛
- ٣ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يتخذ، من خلال برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، تدابير لتيسير تنفيذ المبادئ التوجيهية؛
- ٤ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يتخذ خطوات للتقدم في عملية بناء قدرات وتقوية البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية؛
- ٥ - يدعو المدير التنفيذي إلى التماس موارد إضافية من خارج الميزانية لتيسير تنفيذ المبادئ التوجيهية، ويحث الحكومات القادرة على إتاحة موارد أن تبادر إلى تقديمها؛
- ٦ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إليه في دورته الثالثة والعشرين عن تنفيذ هذا المقرر.

الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المقرر د.١ - ٥/٧ - تعزيز اشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وعلى وجه التحديد إلى الفقرة ٥ من الفرع رابعاً من القرار، وكذلك إلى الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١،<sup>(٩)</sup>

وإذ يشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١٢)</sup> وقرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ فيما يتعلق بمتابعة نتائج قمة الألفية،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره ٤/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، الذي دعا إلى وضع إطار سياسة عامة وآليات مناسبة للعمل مع المجتمع المدني وسياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الصادرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) فيما يتعلق بـ "المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى"،

(١٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وإذ يحيط علماً أيضاً بأن المجتمع المدني، لأغراض هذا المقرر، يشمل مجموعات رئيسية تتمثل في المزارعين والنساء والدوائر العلمية والتكنولوجية، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها وكذلك العمال والنقابات ودوائر الأعمال والصناعة والمنظمات غير الحكومية،

وإذ يشدد على الفقرة ١٤ من إعلان مالو الوزاري،<sup>(٢)</sup>

وإذ يلاحظ العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمجتمع المدني،

وإذ يلاحظ كذلك بيان المجتمع المدني الذي قدم أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والتوصيات والإسهامات المقدمة من منظمات المجتمع المدني لدى اجتماعها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠٠١، والتعليقات الواردة من شتى مجموعات المجتمع المدني استجابة لمذكرة المدير التنفيذي بشأن ورقة مشروع الاستراتيجية لتعزيز إشراك منظمات المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(١٣)</sup>، وكذلك بيان تنظيمات المجتمع المدني حول الإشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدم أثناء الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وسعيماً منه لزيادة تطوير العلاقة بين المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجهزته الإدارية، مع ملاحظة الترتيبات الموصى بها في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١٩/٢١،

وإذ يدرك أن ادخال أصحاب المصلحة من المجتمع المدني بوصفهم شركاء أمر مهم لأسباب كثيرة، منها على سبيل المثال أن لدى أصحاب المصلحة الخارجيين خبرات وأفكار قيمة كثيرة يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل كفاءة دعم طويل الأجل وعريض القاعدة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

## أولاً

يقرر ما يلي:

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة ما درج عليه من تنظيم منتدى للمجتمع المدني، يتوفر فيه التوازن والتمثيل الإقليميين ويعقد بالإقتران مع اجتماعات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وبالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تطوير استراتيجية إشراك المجتمع المدني في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واستعراضها وتنقيحها حسب الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني. ويجب أن توفر الاستراتيجية توجيهاً واضحاً للأمانة يكفل أن تأخذ جميع البرامج في حسابها إتاحة الفرصة لشتى أصحاب المصلحة للمشاركة في تصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها، ونشر نتائجها؛

(١٣) UNEP/GCSS.VII/4/Add.1

٣ - يدعو المدير التنفيذي إلى النظر في أفضل السبل لإدراج آراء تنظيمات المجتمع المدني في مداولات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

٤ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي استعراض ممارسات اشراك المجتمع المدني في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى جانب طرائق محددة لإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق شراكة بناءة مع دوائر الأعمال. وينبغي مواصلة مناقشة عملية الإشراك هذه وتطويرها وترتيبها بالتشاور مع ممثلي المجتمع المدني وتحت توجيه لجنة الممثلين الدائمين؛

٥ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة عن التقدم المحرز في تعزيز إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

## ثانياً

١ - يقرر أن يبذل جهوداً لإيلاء اعتبار جاد لآراء ممثلي المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها القطاع الخاص، ومنحها قنوات واضحة لتوصيل آرائها إلى الحكومات في حدود القواعد والطرائق المرعية في منظومة الأمم المتحدة؛

٢ - يقرر تكليف لجنة الممثلين الدائمين بالعمل بوصفها طرفاً عاملاً للنظر في تعديل المادة ٦٩ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة<sup>(١٤)</sup>، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين، وإدراج بند بهذا الشأن في جدول أعمال تلك الدورة. وعلى اللجنة أن تضع في اعتبارها، لدى نظرها في هذا الموضوع، ما يلي:

(أ) يجوز لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بمجال البيئة تعيين ممثلين للحضور بصفة مراقبين في الجلسات العلنية لمجلس الإدارة وأجهزته الفرعية. وتشمل هذه المنظمات المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، والمنظمات المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعتمد مجلس الإدارة وينقح، إذا دعت الضرورة، قائمة المنظمات المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) يجوز لتنظيمات المجتمع المدني المعتمدة، أن تقدم، بناء على دعوة من الرئيس أو من يتولى الرئاسة ورهناً بموافقة مجلس الإدارة أو الهيئة الفرعية المعنية، بيانات شفوية مختصرة في المسائل الداخلة في نطاق أنشطتها والمتصلة بالبنود قيد نظر مجلس الإدارة؛

(ج) تعمم الأمانة البيانات الخطية المقدمة من منظمات المجتمع المدني المعتمدة المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، المتصلة بالبنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الإدارة أو أجهزته الفرعية، على أعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة الفرعية المعنية باللغات التي قدمت بها البيانات للأمانة للتوزيع.

### الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

المقرر د.إ - ٦/٧ - تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من  
الأنشطة البرية

إن مجلس الإدارة،

إدراكاً منه لما تتعرض له البيئة البحرية من تدهور متزايد من جراء التلوث الناجم عن مياه المجاري، والملوثات العضوية الثابتة، والمواد المشعة، والمعادن الثقيلة، والزيوت، والقمامة، والتغيير المادي للموائل وتدميرها، والتغير في توقيت وحجم ونوعية تدفقات المياه العذبة مع ما يترتب على ذلك من تغييرات في أحجام المغذيات والترسبات ونظم الملوحة،

واعتراضاً منه بأن التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتكبدة آخذة بالتصاعد من جراء التأثيرات الضارة للأنشطة البرية على صحة البشر والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وبأن أنواعاً معينة من الأضرار تعتبر خطيرة، وقد يتعذر التغلب عليها، وبأن إتخاذ إجراء عاجل وتشاركي ومبتكر هو أمر مطلوب من أجل إنقاذ حياة البشر وحماية المياه والموارد الغذائية، والحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية،

وإذ يساوره القلق حيال انتشار الفقر على نطاق واسع، وعلى الأخص في المجتمعات الساحلية من البلدان النامية، وما تؤدي إليه أوضاع الفقر من تفاقم في تلوث البحار، وما يسفر عنه تدهور البيئة البحرية، على الجانب المقابل، من انتشار للفقر نتيجة لتقويض المقومات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يسلم بأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية هو مهمة من مهام الحكومات الوطنية في المقام الأول، وبأن برامج البحار الإقليمية تؤدي هي الأخرى دوراً هاماً في عملية التنفيذ، وأن على كل منهما أن يكفل المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة،

وإذ يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي، وبالجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الأمانة لبرنامج العمل العالمي، والشركاء الآخرون لإعداد الاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

وإذ يرحب بالمساهمة القيمة لحكومة كندا في برنامج العمل العالمي، باستضافتها للاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي،

وإذ يلاحظ أن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، سوف تتعقد في جوهانسبرج في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأنها ستجري استعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،<sup>(١٠)</sup>

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن الترتيبات المؤسسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي،

وإذ يستذكر مقرراته ١٤/١٩ ألف المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، و ١٩/٢٠ باء المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، و ١٠/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العالمي واستعراضه،

١ - يؤيد نتائج الاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية<sup>(١٥)</sup>، بوصفها مساهمة قيمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٢ - يثني على برنامج العمل العالمي بوصفه إطاراً عملياً وفعالاً غير ملزم لتحقيق التوافق بين أنشطة المؤسسات والآليات الساحلية والبحرية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛ ولإنتاج الكفاءات بتجميع أصحاب المصالح، من قطاعات مختلفة، العام منها والخاص على السواء، بغية التصدي لتحقيق الأهداف المشتركة؛ ولزيادة إدماج إدارة أحواض الأنهار مع إدارة المناطق البحرية والساحلية؛

٣ - يدعو المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من الآليات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، إلى القيام، بما يتوافق مع استراتيجياتها وسياساتها التشغيلية، بتيسير الأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستويين الإقليمي والوطني وأن تبادر إلى تمويلها على وجه السرعة؛

٤ - يناشد الحكومات والقطاع الخاص والدوائر المالية الدولية دعم تمويل وتنفيذ النهج المبتكرة والمناسبة والمستدامة لإدارة المياه المستعملة، من خلال إجراءات من بينها مواصلة إدماج إدارة المياه المستعملة مع أهداف توفير المياه، وتشجيع إعادة استعمال المياه وإدارة الطلب عليها، وتطبيق نهج بديلة فيما يتعلق بالتمويل والشراكات والتكنولوجيا والترتيبات المؤسسية والإدارية؛

٥ - يصادق على برنامج العمل ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦<sup>(١٦)</sup> الذي اقترحه مكتب التنسيق، والذي يركز على مساعدة البلدان في تهيئة بيئة مواتية لإقامة شراكات متعددة القطاعات وترتيبات مالية مبتكرة من خلال إجراء اصلاحات تنظيمية وتشريعية ومؤسسية ومالية، مما يجعلها تحقق الانتقال الاستراتيجي من مرحلة التخطيط إلى المكافحة الفعلية للتلوث ولتدهور المناطق الساحلية؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم النتائج التي تمخض عنها الاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي إلى الهيئات القائمة على إدارة المنظمات والبرامج والعمليات ذات الصلة، من أجل المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي، ولاسيما على المستويات الوطنية ودون الوطنية والإقليمية.

#### الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

.UNEP/GPA/IGR.1/9 (١٥)

.UNEP/GPA/IGR.1/6 (١٦)

المقرر د.إ - ٧/٧ - حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرريه ٢/٢٠ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ١٦/٢١ المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ يحيط علماً بالتقرير الذي قدمه المدير التنفيذي بهذا الشأن،<sup>(١٧)</sup>

ووعياً منه بضرورة الاستجابة لمقررات مجلس الإدارة استجابة شافية،

وإذ يساوره بالغ القلق حيال تدهور وتدمير البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وإذ يشعر بالتفاؤل نتيجة للدعوة التي وُجّهت مؤخراً إلى المدير التنفيذي من جانب الطرفين المعنيين، لزيارة المنطقة،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم بزيارة المنطقة في أسرع وقت ممكن، بغية وضع إطار وطرائق للدراسة التي طلبها مجلس الإدارة في مقرريه ٢/٢٠ و ١٦/٢١؛

٢ - ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يعين فريقاً من خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كي يعد دراسة موثقة توجز حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويحدد المناطق الرئيسية التي لحقت بها أضرار بيئية تستدعي الإهتمام العاجل؛

٣ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي إجراء دراسات ميدانية، حسبما يبدو ذلك ضرورياً، بهدف اقتراح إجراءات علاجية لتحسين وضع البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبتنفيذ الاتفاقات القائمة لتحسين وضع البيئة في المنطقة؛

٤ - يحث المدير التنفيذي على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية، على أساس عاجل، من أجل:

(أ) تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنطقة بما في ذلك تنفيذ هذا المقرر؛

(ب) متابعة نتائج وتوصيات الدراسة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومساعدة الوزارة الفلسطينية لشؤون البيئة فيما تبذله من جهود للتصدي للاحتياجات البيئية الملحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٥ - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون مع المدير التنفيذي في تنفيذ هذا المقرر؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر، إلى مجلس الإدارة في دورته العادية الثانية والعشرين.

الجلسة السادسة

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢

(١٧) UNEP/GCSS.VII/4/Add.3.

المرفق الثاني

**تقرير اللجنة الجامعة**

المقرر: السيد فرانكلن ماكdonلد (جامايكا)

مقدمة

- ١ - إعمالاً لمقررات مجلس الإدارة بشأن تنظيم عمل الدورة (أنظر الفقرات ٢٨ - ٣١ في صلب التقرير الحالي)، عقدت اللجنة الجامعة خمسة اجتماعات في ١٣ و ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ برئاسة السيد/توبوك سوتريسنو (إندونيسيا) نائب رئيس المجلس، للنظر في البند ٦ من جدول الأعمال (تقرير بشأن تنفيذ مقررات الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي).
- ٢ - عينت اللجنة الجامعة، في اجتماعها الأول المعقود في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، السيد/فرانكلن ماكdonلد مقررًا للدورة.
- ٣ - قدمت الأمانة، أثناء مداوات اللجنة الجامعة، بيانات بشأن البنود الفرعية قيد النظر، ثم قام الممثلون بإبداء وجهات نظرهم فيها.

البند ٦ - تقرير بشأن تنفيذ مقررات الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

- ٤ - لدى النظر في البند ٦، شملت الوثائق المعروضة على اللجنة ما يلي:
  - (أ) UNEP/GCSS.VII/4 تقرير بشأن تنفيذ المقررات المعتمدة في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛
  - (ب) UNEP/GCSS.VII/4/Add.1 بشأن مشروع الاستراتيجية لتعزيز إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
  - (ج) UNEP/GCSS.VII/4/Add.2 وتتضمن مشروع مبادئ توجيهية بشأن الامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها؛
  - (د) UNEP/GCSS.VII/4/Add.3 بشأن الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
  - (هـ) UNEP/GCSS.VII/4/Add.4 بشأن الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض برنامج العمل لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛
  - (و) UNEP/GCSS.VII/INF/1 بشأن النهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيماوية؛
  - (ز) UNEP/GCSS.VII/INF/1/Add.1 بشأن النهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيماوية: النقاط الرئيسية في الاستجابات؛

- (ح) UNEP/GCSS.VII/INF/2 وتتضمن تقرير الاستعراض العام للصناعة؛
- (ط) UNEP/GCSS.VII/INF/3 بشأن الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
- (ي) UNEP/GCSS.VII/L.1 وتتضمن مشاريع مقررات مقدمة من لجنة الممثلين الدائمين.

٥ - قررت اللجنة تركيز اهتمامها على الفصل الثالث من الوثيقة UNEP/GCSS.VII/4 الذي يتناول تنفيذ مقررات منتقاة اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين. ثم قامت بتقسيم القضايا موضع النظر إلى أربع مجموعات: ألف (نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيماوية، والامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها، ووضع استراتيجية للإشراك الفعال للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية)، وباء (الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وجيم (تنفيذ إعلان مالمو، والصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً تضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو، والتجارة والبيئة، والدعم المقدم إلى أفريقيا)، ودال (الموارد المالية).

#### (أ) نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيماوية

٦ - لدى تقديم البند ٦، ذكر السيد/ ش. كاكاخيل، نائب المدير التنفيذي، أنه إعمالاً للمقرر ٢٠/٢١ لمجلس الإدارة والقرار ٢٤٢/٥٣ للجمعية العامة أخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز تدابير دعم الإتساق في السياسات وزيادة التآزر فيما بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية. ثم سلط الضوء على بعض الأنشطة التي قام بها برنامج البيئة مؤخراً للتصدي للتحديات البيئية الرئيسية تنفيذاً للمقررات الصادرة عن مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين.

٧ - كذلك استمعت اللجنة في اجتماعها الثاني إلى بيان من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، تلاه نيابة عنه السيد/دانييل بياو، نائب المدير التنفيذي بالنيابة، الذي نوّه بأهمية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الطريق إلى القمة في جوهانسبرج. وقبل النظر في مسألة إدارة المواد الكيماوية، استمعت اللجنة أيضاً إلى كلمة من السيدة/لويز فريسكو، المدير العام المساعد لإدارة الزراعة بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التي ذكرت أمثلة عديدة للتعاون بين برنامج البيئة والفاو في مجال المواد الكيماوية. كما قدم السيد/كافالكانت، ممثل المنتدى الدولي لأمان المواد الكيماوية، تقريراً أمام اللجنة بشأن عمل منظمته في هذا المجال.

٨ - نظرت اللجنة في اجتماعها الثاني، يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، في البند الفرعي المتعلق بالنهج الاستراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيماوية حيث قام بتقديمه نائب المدير التنفيذي، الذي استرعى نظر اللجنة إلى التقرير الذي يتناول ضرورة مثل هذا النهج الاستراتيجي والمعد استجابة لمقرر مجلس الإدارة ٧/٢١، والمعروض على المجلس للنظر فيه (UNEP/GCSS.VII/4/INF/1 and Add.1 and 2)، وكذلك إلى الفقرات ذات الصلة في الوثيقة UNEP/GCSS.VII/4 (الفقرات ٩ إلى ٢٠).

٩ - وأثناء المناقشة العامة استمعت اللجنة إلى بيان من ممثلي استراليا وكندا والصين واليابان وكينيا ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي والمملكة العربية



السعودية والسنغال وأسبانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وسويسرا وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٠ - كما ألقى ممثل الصندوق العالمي للنطاق للطبيعة بياناً أمام الاجتماع.

١١ - وفي أعقاب ذلك، قررت اللجنة تشكيل فريق عامل برئاسة السيد/هالدور تورجيريون (آيسلندا) لإعداد مشروع مقرر بشأن نهج استراتيجي في الإدارة الدولية للمواد الكيماوية وإطلاع اللجنة على ما يعده الفريق في هذا الشأن.

١٢ - ونظرت اللجنة، في اجتماعها الخامس، الذي عقد في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، في نص مشروع المقرر الذي أعده الفريق العامل المعني بالبند الفرعي، واعتمده للعرض على الجلسة العامة (أنظر نص المقرر المعتمد في المقرر د.١ - ٣/٧ في المرفق الأول لهذا التقرير).

### (ب) الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها

١٣ - لدى تقديم هذا البند الفرعي، ذكر نائب المدير التنفيذي أن مشروع المبادئ التوجيهية المعد بشأن هذا الموضوع معروض على مجلس الإدارة لاعتماده، وأنه يتيح للحكومات ولأمانات الاتفاقات ولجهات أخرى فرصاً لكفالة إيلاء اهتمام متواصل للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والدولي. وقد قامت لجنة الممثلين الدائمين بإعداد مشروع مقرر في هذا الشأن تتضمنه الوثيقة UNEP/GCSS.VII/L.1.

١٤ - وأثناء المناقشة العامة لهذا البند الفرعي، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي استراليا وكندا والصين والدانمرك، وغامبيا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية) واليابان وكينيا ونيوزيلندا والنرويج وباكستان وبولندا ورومانيا والسنغال وأسبانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وسويسرا وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٥ - ردت الأمانة على الأسئلة التي أثارها الممثلون والتعقيبات التي أدلوا بها بشأن هذا البند الفرعي. ووافقت اللجنة على رفع مشروع المقرر الذي أعدته لجنة الممثلين الدائمين إلى الجلسة العامة.

### (ج) وضع استراتيجية للإشراك الفعال للمجتمع المدني

١٦ - لدى تقديم هذا البند الفرعي، ذكر نائب المدير التنفيذي إن إشراك منظمات المجتمع المدني للإسهام في عمل برنامج البيئة قد تزايد عما قبل، وأن استراتيجية بشأن هذا الإشراك قد أعدت وفقاً للمقرر ١٩/٢١، وهي متضمنة في الوثيقة UNEP/GCSS.VII/4/Add.1.

١٧ - وأثناء المناقشة العامة حول البند الفرعي، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي كندا واليابان والنرويج وبولندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - وقد ردت الأمانة على الأسئلة التي طرحها الممثلون والملاحظات التي أبدوها بشأن هذا البند، وأوضحت أهمية دعوة ممثل لمنندى المجتمع المدني، المنعقد حينذاك، للاطلاع على نتائج مداولاتهم.

١٩ - استمرت اللجنة، في اجتماعها الثالث يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، في النظر في هذا البند الفرعي.

٢٠ - وأثناء مناقشة البند الفرعي، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي البرازيل والصين ومصر والهند والعراق وكينيا والنرويج وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وأسبانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وسويسرا وسورينام.

٢١ - أدلى ممثل لمنتدى المجتمع المدني ببيان يلخص نتائج مداولات المنتدى.

٢٢ - تم تشكيل فريق اتصال برئاسة السيدة إنغا بورك - كلفبي (السويد) لإعداد مشروع مقرر بشأن استراتيجية إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٣ - قدم فريق الاتصال، في ختام مداولاته، نصاً منقحاً عليه في صورة مشروع مقرر نظرت فيه اللجنة ووافقت على إحالته إلى الجلسة العامة (أنظر نص المقرر المعتمد في المقرر د.١ - ٥/٧ في المرفق الأول لهذا التقرير).

#### (د) برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

٢٤ - لدى تقديم هذا البند الفرعي، استرعى نائب المدير التنفيذي الانتباه إلى تقرير الاستعراض الحكومي الدولي الأول لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GCSS.VII/4/Add.4) وإلى إعلان مونتريال الوزاري الوارد في مرفقه. وذكر أن الفقرة ١٩ من الوثيقة UNEP/GCSS.VII/4/Add.4 تتضمن مشروع مقرر أعده اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي.

٢٥ - وأثناء المناقشة العامة للبند الفرعي، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي كندا وكوت ديفوار وإندونيسيا واليابان والمملكة العربية السعودية والسنغال وجنوب أفريقيا وأسبانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٦ - ردت الأمانة على ما طرحه الممثلون من أسئلة وتعقيبات بشأن هذا البند.

٢٧ - لدى انتهاء المداولات حول هذا البند الفرعي، نظرت اللجنة في مشروع مقرر يلخص المناقشات التي دارت حول البند الفرعي ووافقت على إحالته إلى الجلسة العامة (أنظر نص المقرر المعتمد في المقرر د.١ - ٦/٧ في المرفق الأول لهذا التقرير).

#### (هـ) الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٢٨ - لدى تقديم هذا البند الفرعي، ذكر نائب المدير التنفيذي أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ظل كما هو دون تغيير الأمر الذي تعذر معه على المدير التنفيذي أن يستكمل تقريره بشأن الوضع البيئي الذي طلبه مجلس الإدارة في مقرره ١٦/٢١. واسترعى الاهتمام إلى ما ورد في الوثائق حول هذه المسألة (الفقرات ١٥٦ إلى ١٥٨ والإضافة ٣ للوثيقة UNEP/GCSS.VII/4)، وإلى مشروع قرار مقترح في هذا الشأن من مصر والأردن بدعم من دول أخرى، وجرى تعميمه في ورقة قاعة المؤتمرات.

٢٩ - أثناء المناقشة العامة حول هذا البند الفرعي، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي الجزائر وكوبا ومصر وإيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق وإسرائيل والأردن والجمهورية العربية الليبية والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية.

٣٠ - كما أدلى ببيان عضو في الوفد الفلسطيني المشترك بصفة مراقب.

٣١ - قررت اللجنة أن تعهد إلى لجنة اتصال غير رسمية، يرأسها المدير التنفيذي، بإعداد نص بشأن هذه المسألة. وقدمت لجنة الاتصال في ختام مداولاتها نص مشروع مقرر حظي بموافقة جميع الأطراف المعنية.

٣٢ - نظرت اللجنة في مشروع المقرر الذي يلخص المناقشات التي دارت حول البند الفرعي ووافقت على إحالته للجلسة العامة (أنظر نص المقرر المعتمد في المقرر د.١ - ٧/٧ في المرفق الأول لهذا التقرير).

#### (و) تنفيذ إعلان مالمو: الصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً يتضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو؛ والتجارة والتنمية، والدعم المقدم إلى أفريقيا

٣٣ - لدى تقديم هذا البند الفرعي، ذكر نائب المدير التنفيذي أن مجلس الإدارة قد أعرب عن رغبته في أن يولي المنتدى الوزاري البيئي العالمي اهتماماً خاصاً لأربعة مقررات اتخذها المجلس في دورته الحادية والعشرين. واسترعى النظر إلى الفقرات التي تتناول هذه المسائل في الوثيقة UNEP/GCSS.VII/4، وهي الفقرات ٢٩ إلى ٦٧ بشأن تنفيذ إعلان مالمو، والفقرات ٨٢ إلى ٨٩ بشأن الصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً يتضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو، والفقرات من ٩٠ إلى ٩٦ بشأن التجارة والبيئة، والفقرات من ١١٢ إلى ١٥٥ بشأن الدعم المقدم إلى أفريقيا.

٣٤ - خلال المناقشة العامة حول هذا البند الفرعي، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي الجزائر وبوركينا فاسو وغامبيا وإندونيسيا وكينيا والسنغال وأسبانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وسويسرا.

٣٥ - وأدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان أيضاً.

٣٦ - في ختام المداولات حول هذا البند الفرعي، نظرت اللجنة في مشروع مقرر مقدم من الاتحاد الأوروبي بشأن الصكوك القانونية الدولية التي تعكس أحكاماً يتضمنها المبدأ العاشر من إعلان ريو، وبعد إمعان النظر في هذا المشروع، قام مقدم المشروع بسحبه.

#### (ز) الموارد المالية

٣٧ - استمعت اللجنة في اجتماعها الرابع إلى تقرير مقدم من الأمانة بشأن الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدم التقرير نائب المدير التنفيذي الذي استرعى الأنظار إلى الوثيقة UNEP/GCSS.VII/4، التي تتضمن في فصلها الثالث مزيداً من التفاصيل بشأن هذا الموضوع.

٣٨ - طلب أحد المندوبين إيضاحات من الأمانة بشأن مدى تأثير خفض الاعتمادات التي أقرها مجلس الإدارة لسنة ٢٠٠٢ بنسبة ١٠ في المائة، ولاحظ أن ثمة قلق من احتمال عدم حصول البرامج التي حددها مجلس الإدارة كبرامج ذات أولوية (ومنها على سبيل المثال البرامج المتعلقة بالمواد

الكيمائية) على التمويل اللازم للاضطلاع بالأنشطة المعتمدة. وأوضح ممثل الأمانة أنه سيعاد تخصيص اعتمادات بنسب متساوية إذا ما عادت الموارد إلى ما كانت عليه.

٣٩ - اعتمدت اللجنة الجامعة، في اجتماعها الخامس يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التقرير الحالي والمقررات المحتواه في الوثيقة UNEP/GCSS.VII/L.2، بالتعديلات الشفوية التي أدخلت عليها، وذلك بتوافق الآراء.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس  
الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

<u>العنوان</u>	<u>رمز الوثيقة</u>
جدول الأعمال المؤقت	UNEP/GCSS.VII/1
جدول الأعمال المشروح وتنظيم العمل	UNEP/GCSS.VII/1/Add.1
حسن الإدارة البيئية الدولية	UNEP/GCSS.VII/2
مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التحضير لمؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة	UNEP/GCSS.VII/3 and Corr.1
تقرير عن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي	UNEP/GCSS.VII/4
مشروع استراتيجية للنهوض باشتراك المجتمع المحلي في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP/GCSS.VII/4/Add.1
مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال لإنفاذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف	UNEP/GCSS.VII/4/Add.2
حالة البيئة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة	UNEP/GCSS.VII/4/Add.3
الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية	UNEP/GCSS.VII/4/Add.4
نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	UNEP/GCSS.VII/INF/1
النقاط الرئيسية في الاستجابات	UNEP/GCSS.VII/INF/1/Add.1
النقاط الرئيسية في الاستجابات	UNEP/GCSS.VII/INF/1/Add.2
مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	UNEP/GCSS.VII/INF/2 and Corr.1
المسائل ذات الاهتمام	UNEP/GCSS.VII/INF/3
ورقة مناقشة	UNEP/GCSS.VII/INF/3/Add.1

<u>العنوان</u>	<u>رمز الوثيقة</u>
الأعمال، الصناعة، وجدول أعمال القرن ٢١: تمهيد الطريق أمام الإدارة المستدامة للمشروعات	UNEP/GCSS.VII/INF/4
Report of the Fourth Global Meeting of Regional Seas Conventions and Action Plans, Montreal, 21 November 2001.	UNEP/GCSS.VII/INF/5
Issues arising from the resolutions of the General Assembly at its fifty-sixth session, specifically calling for action by the United Nations Environment Programme.	UNEP/GCSS.VII/INF/6
International legal instruments reflecting provision contained in principle 10 of the Rio Declaration on environment and development	UNEP/GCSS.VII/INF/7
Status of the Environment fund and other sources of funding for the United Nations Environment Programme.	UNEP/GCSS.VII/INF/8
Chairman's paper on the second session of the Preparatory Committee for the World Summit on Sustainable Development as well as proposals for ;partnerships/initiatives to strengthen the implementation of Agenda 21.	UNEP/GCSS.VII/INF/10
مشاريع مقررات قدمتها لجنة الممثلين الدائمين	UNEP/GCSS.VII/L.1

- - - - -